A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.55
7 January 1991

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY
JAN 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد دي ماركو	(مالطة)
ثم :	السيد سيلوفيتش (نائب الرئيس)	(يوغوسلافيا)
ثم :	السيد دي ماركو (الرئيس)	(مالطة)
ثم :	السيد سيلوفيتش (نائب الرئيس)	(يوغوسلافيا)
ثم :	السيد دي ماركو (الرئيس)	(مالطة)

- تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : رسالتان من بابوا غينيا الجديدة [١٨] (تابع)

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٤]

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

(د) تقارير الامين العام

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ١٨ من جدول الاعمال (تابع)

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : رسالتان من بابوا غينيا الجديدة (A/45/723 و A/45/724)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستأنف الجمعية العامة بعد ظهر اليوم النظر في البند ١٨ من جدول الأعمال للنظر في الطلب المقدم من الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة .

يذكر الأعضاء أنني في الجلسة العامة الرابعة والأربعين بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، أبلغت الجمعية أنه بموجب الرسالتين الموجهتين إليّ والمؤرختين في ١٢ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ (A/45/723 و A/45/724) ، طلب الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة قبول بابوا غينيا الجديدة في عضوية اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وبعد المشاورات التي أجريتها مع المجموعات الاقليمية عيّنت بابوا غينيا الجديدة عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذا التعيين ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من النظر في البند ١٨ من جدول الأعمال .

البند ٣٤ من جدول الاعمال

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/45/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (A/45/43)

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/45/45)

(د) تقارير الامين العام (A/45/162 و A/45/593 و A/45/550 و A/45/637 و A/45/670)

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/45/815)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/45/815) .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تأخذ علما بهذا التقرير ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقترح أن تقفل قائمة المتكلمين بشأن البند ٣٤ من جدول الاعمال غدا الساعة ١٢/٠٠ ظهرا .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بناء عليه أطلب من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة العامة أن يضيفوا أسماءهم إلى القائمة في أقرب وقت ممكن .

أعطي الكلمة أولا لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

السيد غمبري (نيجيريا) ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن جنوب افريقيا تقف حقا في مفترق تاريخي بين طريقين . طريق يؤدي إلى عملية نبذ نظام يبغضه العالم أجمع ؛ والطريق الاخر هو الطريق الذي سيسلكه هؤلاء الذين يسعون إلى إطالة فترة احتضار نظام مقلس . وقد

اختارت الامم المتحدة بوضوح الطريق الذي تفضله . ولهذا السبب سجلت الجمعية العامة ، قبل عام واحد ، انتصارا تاريخيا في مسعاها لصالح الكرامة الانسانية والعدالة والحرية عندما اعتمدت ، لاول مرة في تاريخ وجودها وبتوافق الآراء ، اعلانا بعيد الاثر بشأن سياسات الفصل العنصري التي يتبعها نظام جنوب افريقيا . وعلاوة على هذا ، اتخذت الهيئة ذاتها في أيلول/سبتمبر من هذا العام بتوافق الآراء أيضا قرارا يستند إلى تقرير الامين العام بشأن التقدم المحرز داخل جنوب افريقيا - وهو التقرير الذي كان قد طلب في الاعلان . وقد أعاد هذا الإعلان تأكيد تضامن أعضاء المجتمع الدولي ضد شرور الفصل العنصري .

إن الاهمية التاريخية للاعلان - وبخاصة من حيث مضمونه وكذلك من حيث القبول العام الذي حظي به ومن حيث توقيته - أمر معترف به تماما . إن الاعلان دونما شك ، أقنع سلطات بريتوريا بأن الفصل العنصري لا يمكن استمراره ولا يمكن اصلاحه وأن الحفاظ عليه لن يؤدي إلا إلى زيادة عزلته عن المجتمع الدولي وما يتبع ذلك من ركود اقتصاد البلد . ولا شك أن المقاومة البطولية المستمرة للاغلبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا قد حفزت سلطات جنوب افريقيا على اتخاذ خطوة ايجابية صوب استئصال نظام الفصل العنصري .

إنني أتكلم نيابة عن اللجنة الخاصة وكذلك نيابة عن وفدي إذ أؤكد من جديد أنه على الرغم من التطورات الايجابية في العلاقة بين نظام الحكم والمؤتمر الوطني الافريقي لتمهيد السبيل إلى "تغيير عميق لا رجعة فيه" لايزال ينبغي تنفيذ الإعلان في كليته .

والرأي المدروس لوفدي هو أن النظام العنصري لم يبد حتى الآن الاستعداد الكافي للتصدي على الاقل للمبدأين الاساسيين في الاعلان ، وهما حق الاقتراع المتساوي العام على أساس جدول ناخبين غير عرقي ، وإقامة نظام اقتصادي ينهض برفاه جميع أبناء جنوب افريقيا . وبالتالي لكفالة الاستئصال العاجل لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، يجب أن يظل المجتمع الدولي متابعا للجهود الرامية إلى الحفاظ على التدابير القائمة ويجب أن ينتقد بقوة البلدان التي خرجت ، من جانب واحد ، على التوافق الدولي .

(السيد غمبري ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري)

والرأي المدروس لوفدي هو أن استمرار وجود الدعائم الاساسية للفصل العنصري مثل النظم الامنية القمعية والبانتوستانات واستمرار العنف ، التي في كثير من الاحيان تؤيدها وتشجعها القوات الامنية وكذلك العناصر اليمينية البيضاء المعارضة للتحول الديمقراطي في جنوب افريقيا - يجعل من الصعب اقناعنا بأنه تم بالفعل احراز تقدم كبير يبرر تخفيف التدابير الحالية .

إن أعضاء المجتمع الدولي قد ناشدوا الجميع في جنوب افريقيا الالتقاء والتفاوض لانهاء الفصل العنصري كما طلب الإعلان من السلطات العنصرية كفالة اعتماد حد أدنى من التدابير ليس فقط لتهيئة المناخ المؤدي إلى المفاوضات بل أيضا لتوفير الخطوط التوجيهية لعملية المفاوضات . وتشمل التدابير المطلوبة الاتفاق بين الاطراف على الآلية اللازمة لوضع دستور جديد والدور الذي ينبغي أن يقوم به المجتمع الدولي لكفالة النجاح في تحويل جنوب افريقيا الى ديمقراطية غير عرقية .

ولتحقيق ذلك ، قرر أعضاء المجتمع الدولي التمسك ببرنامج عمل وفي جملة أمور

"العمل على ألا يخفف المجتمع الدولي من شدة التدابير القائمة الرامية إلى تشجيع نظام الحكم في جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري ، إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف هذا الاعلان في الاعتبار" . (القرار دإ - ١/١٦ ، الفقرة ٩ (د))

ويجري التشديد هنا على الالفاظ التالية : "مع أخذ أهداف هذا الاعلان في الاعتبار" . وتؤمن اللجنة الخاصة ايمانا عميقا بأن هذه الالفاظ تشكل معيارا موضوعيا لتقييم ما إذا كان هناك دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها .

وأخيرا ، يوفر الإعلان آلية خاصة للرصد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذه . وهذا الرصد تقوم به الجمعية العامة على أساس تقرير الامين العام . ويذكر الممثلون أن أول رصد تم في أيلول/سبتمبر الماضي وأنه بعد مناقشة تقرير الامين العام اتخذ القرار ٤٤/٣٤٤ المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ بتوافق الآراء . وذلك القرار ، في جوهره ، يعيد تأكيد الدعم القوي الذي أعربت عنه الجمعية العامة والموقف الذي اتخذته في كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي .

واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، في اضطلاعها بمسؤولياتها ، كانت ترصد على الدوام التطورات الجارية في جنوب افريقيا والردود الدولية إزاءها . وتقريرنا السنوي ، الذي سيعرض مقررنا تفاصيله بعد ظهر هذا اليوم ، يقدم تحليلنا للتطورات الجارية داخل جنوب افريقيا منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، ويصف الاوضاع السياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي سادت البلاد منذ نهاية تشرين الاول/ اكتوبر الماضي .

يستعرض التقرير أيضا الاستجابة الدولية لهذه التطورات ، لافتا الانتباه الى العلاقات الاقتصادية وغيرها التي أقامتها مؤخرا عدة دول مع جنوب افريقيا ، وأبرز حالات تمثل ، في رأينا ، خروجا على توافق الآراء الدولي الذي تحقق في العام الفائت والذي يقضي بعدم تخفيف تدابير الضغوط .

ولقد أبرزنا أيضا العمل الدولي لمناهضة العنصرية من جانب الحكومات والمنظمات والافراد ، وفي هذا السياق ، وصفنا دور اللجنة الخاصة وأنشطتها .

توصلت اللجنة الخاصة الى نتيجة أكيدة ، عقب اعتماد إعلان ١٩٨٩ ، وتقرير الامين العام في تموز/يوليه الماضي وما تلاه من اعتماد ، بتوافق الآراء أيضا للقرار ٣٤٤/٤٤ في أيلول/سبتمبر الماضي ، بأن عملية تغيير قد بدأت في جنوب افريقيا ، ولا سيما منذ شباط/فبراير الماضي . ولقد أعلنت سلطات جنوب افريقيا عن نيتها في الابتعاد عن الماضي ، منذ بداية العام ، والإفصاح عن رغبتها في استئصال الفصل العنصري والبدء بمفاوضات من أجل وضع دستور جديد تتولد عنه جنوب افريقيا ديمقراطية لا عنصرية .

وقد يتذكر الممثلون هنا أنه ، منذ أعلن الرئيس دي كليرك رفع الحظر والقيود عن الاشخاص والمنظمات السياسية ، تم إطلاق بعض السجناء السياسيين ، بمن فيهم نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا . كما دخل نظام بريتوريا في محادثات سبقت المفاوضات مع المؤتمر الوطني الافريقي أدت الى التوصل الى اتفاقات ، في اجتماعات عقدت في كيب تاون وبريتوريا أيضا .

وكان الهدف من هذه المحادثات إزالة العقبات التي تعترض المفاوضـــات . وبالرغم من أن الإعلان دعا بريتوريا الى اتخاذ الخطوات الخمس الدنيا الضرورية لخلـــق هذا المناخ ، فإن المؤتمر الوطني الافريقي ، في جهد بناء للغاية ، قد أسهم إسهامـــا كبيرا في التوصل الى بعض الاتفاقات اللاحقة حول الإفراج المرحلي الموعود عن السجنـــاء السياسيين وعودة المنفيين . وفي آب/أغسطس الماضي ، وافق المؤتمر الوطني الافريقـــي أيضا على تعليق الانشطة المسلحة .

وبريتوريا بدورها قامت أخيرا برفع حالة الطوارئ عن عموم البلاد ، وقطعـــت وعدا باستعراض التشريعات مثل قانون الأمن الداخلي ، الذي وضع من أجل حظر الانشطـــة السياسية ، كما قامت بإلغاء قانون حفظ المرافق العامة المنفصلة ، وأعلنت عن نيتهـــا أيضا في إلغاء قانون الأراضي وقانون مناطق المجمعات في بواكير عام ١٩٩١ .

وما من شك في أن سلطات جنوب افريقيا قامت فعلا باتخاذ عدة خطوات إيجابيـــة ، وفقا للمطلوب في الإعلان ، مع ذلك ، فإنها تقصر كثيرا عن الحد الأدنى من التدابيـــر الضرورية لخلق مناخ للمفاوضات : فعلى سبيل المثال ، مازال معظم السجنـــاء السياسيين ، حتى هذه اللحظة ، في غياهب السجون ؛ ومعظم المنفيين لا يزالون خـــارج البلاد ؛ فقانون الأمن الداخلي والقوانين القمعية الاخرى مازالت قائمة لم تُمَـــس ؛ وبالرغم من أن الاعدامات السياسية قد علقت منذ شباط/فبراير الماضي ، مابرحـــت المحاكمات السياسية مستمرة وتتم إحالة قضايا جديدة على القضاء . كما أن القـــوات لاتزال تتنقل داخل الأوطان وخارجها .

إن تقييمنا الذي ورد في الفقرة السابقة يجب الّا يساء تفسيره على أنه إشـــادة بنظام دي كليرك . وفي الواقع ، فإن اللجنة الخاصة تعتقد اعتقادا راسخا بأن نظـــام بريتوريا لم يترجم تماما نواياه المعلنة الى أفعال ، وبقي في معظم الحالات محايـــدا الى حد كبير . والعنف السائد هو حالة تتفق مع ما نقول . وعلى نحو مماثل ، لم يجـــر تماما ، اتخاذ تدابير لمزاولة أنشطة سياسية حرة ، ولم تنفذ تماما الاتفاقـــات العديدة التي تـــم التوصل إليها مـــع المؤتمر الوطنـــي الافريقي ، بينما جرى إعطاء

تفسيرات جديدة للاتفاقات الاخرى ، مما تسبب في تناقض الاعمال . فعلى سبيل المثال ، وبالرغم من أن السلطات طلبت من مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا الاشتراك في المحادثات ، فقد منعت قيادة المنظمة الموجودة في الخارج من الدخول مؤخرا لحضور جنازة رئيسها ، زفانيا موثوبنغ ؛ وفي المقابل ، ومنذ فترة قريبة جدا فقط ، وُعِدَ أمين الشؤون الخارجية في مؤتمر الوحدويين الافريقيين بالسماح له بدخول جنوب افريقيا لايام معدودة لحضور مؤتمر المنظمة ، الذي عُين انعقاده في ٨ كانون الاول/ديسمبر في جوهانسبرغ . وعلاوة على ذلك ، فإن الهيئات القضائية التي أنيطت بها مهمة التحقيق في أنشطة مكتب التعاون المدني والمذبحة التي وقعت في سيبوكنغ ، قد أسفرت مهمتها ، على التوالي ، عن تبرئة المتورطين ودون إحالة أحد على المحاكمة . هل هذه هي الطريقة لبدء أنشطة سياسية حرة ؟ هل هذه هي الطريقة لتحسين المناخ المؤدي الى المفاوضات ؟

وفي الوقت نفسه ، فإن العنف ، الذي بدا وكأن وتيرته تنخفض في الاسابيع القليلة الماضية ، أخذ بالتصاعد مرة أخرى ، موديا بحياة المئات من الضحايا . ففي شهر تشرين الاول/اكتوبر وحده قُتل ٣٨٠ شخصا وجُرح ١٤٦ ٣ شخصا . فماذا فعلت الحكومة للقبض على مرتكبي هذا العنف ، ولماذا لم يحاسب الفريق الثالث ، الذي قال السيد مانديلا أنه كان وراء العديد من حوادث المذابح المنظمة ؟ تجد اللجنة أن من المقلق جدا ملاحظة أن الالتزام المعلن من جانب القيادة الجديدة في بريتوريا يفتقد المصداقية على نحو خطير نتيجة فشلها ، فضلا عن عدم رغبتها ، في السيطرة على هذه القوى التي تستمد قوتها من هياكل الفصل العنصري القائمة وتعارض عملية التغيير السياسي الجارية حاليا .

ومما يبعث على القلق أيضا أن نرى أن القيادة تنوي البقاء في مقعد القيادة خلال العملية التفاوضية . فأية ثقة يمكن لها أن تبنى أثناء العملية التي تهدف الى إجراء المفاوضات إذا كان الحزب الوطني يخطط للاستمرار في حكم البلاد وحده ، وتوجيه المفاوضات في المستقبل وفق أهوائه ، وأن يكون طرفا تفاوضيا في الوقت عينه ؟

إن عملية التغيير التي بدأت في جنوب افريقيا عملية معقدة والمستقبل محفوف بالمخاطر . فبالرغم من حسن النية التي أظهرها المؤتمر الوطني الافريقي ، فإننا مانزال على مبعدة من اللحظة التي يمكن أن تبدأ فيها المفاوضات في جو خال من العنف ،ومن شأنه ضمان نشاط سياسي حر . ففي ظل هذه الظروف ، فإن اللجنة الخاصة تعتقد اعتقادا راسخا بأنه ليس من السابق لأوانه فقط ، وإنما أيضا من غير المعقول إطلاقا بل من الضار أن تندفع بعض الدول الاعضاء في المجتمع الدولي الى التخفيف من قبضة التدابير القائمة المفروضة على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا أو إقامة علاقات تجارية جديدة أو غيرها مع هذا البلد . وعليه ، فإننا ندعو المجتمع الدولي ألاّ يسقط من يده أداة الضغط الوحيدة في هذه المرحلة المبكرة من العملية التفاوضية .

وتنوي اللجنة الخاصة الاستمرار في رصد التطورات في جنوب افريقيا عن كثب وضمن إمكانياتها ، لتعزيز العملية السلمية التي بدأت صوب بناء مجتمع ديمقراطي لا عرقي جديد ؛ فكما أن نقطة التركيز داخل الامم المتحدة تدور حول المسائل المتعلقة بالفصل العنصري ، فإن علينا مسؤولية خاصة تتجلى في ضمان توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في العام المنصرم ، في الدورة الرابعة والاربعين أولا ، في تشرين الثاني/نوفمبر ، وفيما بعد في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ، ومرة أخرى في الدورة الرابعة والاربعين المستأنفة في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٠ .

وفي الواقع ، تقع على كاهلنا مسؤولية خاصة في الترويج لاهداف الإعلان الذي حظي بتوافق الآراء ، وفي هذا السياق ، فإننا سوف نكمل جهود الامين العام ، هذه الجهود التي لاقت تقديرا واسعا .

إن الشهور القادمة ليست حرجة فقط ؛ إنها حاسمة . وإذ تقوم اللجنة الخاصة برصد التطورات ، فإننا نخطط لإصدار تقرير مؤقت في منتصف الربيع نتوقع أن نضمنه تحليلا للتطورات التي تطرأ بين الآن ونهاية آذار/مارس القادم .

كما أن في نيتنا الاستمرار في تقديم التعاون للجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، وللجنة أمنائها أيضا ، في محاولة لتقييم الحاجات التربوية والخاصة بالمرافعة القانونية لغالبية شعب جنوب افريقيا .

وإذ نتوقع مشاركة كاملة من فناني جنوب افريقيا ، فإننا نتوقع أن ندرس ، مع بداية السنة المقبلة ، المواقف المناسبة التي ينبغي أن يتخذها أعضاء المجتمع الدولي حول مسألة الروابط الثقافية والاكاديمية مع جنوب افريقيا .

ولسوف نتابع أيضا التشاور مع البرلمانيين في عدد من مناطق العالم حول مسألة الضغط الدولي الهادف الى المساهمة في وضع نهاية عاجلة للفصل العنصري .

وختاما ، في هذه المرحلة الانتقالية ، نرى في الافق ما يَعِدُ بنهاية مبكـــرة للفصل العنصري . ولذلك فإن اللجنة الخاصة تنتوي العمل بمزيد من العزم والفعاليـــة والدينامية الضرورية فيما يتعلق بالتطورات في جنوب افريقيا بأسلوب يخدم المبـــادئ التي تمسكنا بها طوال العقود القليلة الماضية ، واضعة في اعتبارها أهداف شعب جنـوب افريقيا ومصالحه . وفي هذا الجهد ، نريد أن تكون جميع الدول الاعضاء في الامـــم المتحدة الى جانبنا في جهودنا الجماعية لتخليص العالم من هذه الدودة القارضة وهـــي الفصل العنصري . فكيف يعبر التضامن الدولي ضد الفصل العنصري عن نفسه في الشهـــور المقبلة ؟ هل نسمح بأن تتوقف العملية الواعدة الجارية الآن في داخل جنوب افريقيـــا نتيجة لعدم تماسكنا في تأييد التدابير التي ستكفل النهاية السريعة للفصـــل العنصري ؟ هل نسمح بالقضاء على المكاسب التي تحققت في الاشهر القليلة الماضية بعـدم مقدرتنا على الابقاء على توافق الآراء بشأن مواصلة الضغوط على نظام بريتوريا ؟ اننـا نرى أن عملية التغيير الإيجابي التي لا تزال في مرحلتها الهشة ينبغي دعمها بحســـن النية وسعي المجتمع الدولي الجماعي الى تخليص العالم حتى الابد من هذا المثـــال لمعاملة الانسان غير الانسانية للانسان . هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن نكفـــل بها السعادة للأجيال القادمة . هذا ما نخلص اليه وما نطالب به . ونحن واثقون بـــأن المجتمع الدولي سيتفق معنا في هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لمقرر اللجنـــة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ليعرض تقرير اللجنة الخاصة .

السيد غوبتا (الهند) ، مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصـــل العنصري ، (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي الشرف لي أن أعرض تقرير اللجنـــة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/45/22) على الجمعية للنظر فيه . وأود أن أبـــرز الأجزاء الرئيسية للتقرير مع النتائج والتوصيات الواردة فيه .

الجزء الاول من التقرير ينقسم الى ستة فصول يتضمن كل منها دراسة لبعض جوانـب الحالة في جنوب افريقيا .

الفصل ثانيا يصف الحالة في جنوب افريقيا ويركز على التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المطلوبة لتهيئة مناخ موات لاجراء المفاوضات ، كما وردت في إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . ويبرز نفس الفصل مختلف العقبات التي تعترض حرية النشاط السياسي ، ويقدم المعلومات الحقيقية عن طبيعة العنف السائد في جنوب افريقيا اليوم .

وهناك بند هام في هذا الفصل هو مناقشة الهياكل المؤسسية للفصل العنصري . وهذا فصل جديد في تقرير اللجنة الخاصة يوفر بيانات محددة لإبراز التفاوتات الواضحة التي سببها نظام الفصل العنصري والمهمة الكبيرة التي ستواجه حكومة ما بعد الفصل العنصري في علاج هذه التفاوتات . ويتضمن هذا الفصل أيضا بيانات ومعلومات واقعية بشأن حالة اقتصاد جنوب افريقيا .

ويتناول الفصل ثالثا من التقرير العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا بالتركيز على علاقات التجارة والنقل ، والقروض والائتمانات ، وعملية سحب الشركات عبر الوطنية استثماراتها ، واستثمارات جنوب افريقيا في الخارج ، وعلاقات جنوب افريقيا العسكرية مع بلدان أخرى . ويقيّم هذا الفصل أثر الجزاءات على اقتصاد جنوب افريقيا بتوفير بيانات حديثة بشأن الموضوع . ويتناول هذا الجزء أيضا آثار سياسات زعزعة الاستقرار التي تمارسها جنوب افريقيا على البلدان المجاورة لها .

الفصل رابعا من التقرير بعنوان "الاجراءات الدولية لمناهضة الفصل العنصري" ويوفر تفصيلات عن الإجراءات التي تتخذها الامم المتحدة والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية للنهوض بهدف استئصال الفصل العنصري . ويركز أيضا على نشاطات المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات والمتعلقة بالجزاءات الشعبية والمقاطعة الثقافية والرياضية لجنوب افريقيا .

والفصل خامسا عبارة عن استعراض مفصل لاعمال اللجنة الخاصة . وهو يركز ، بشكل خاص ، على الانشطة التي تقوم بها اللجنة الخاصة وجهودها فيما يتصل بمراعاة قرارات الامم المتحدة بشأن الفصل العنصري .

الفصل سادسا ، الذي يعد أهم جزء في التقرير يتضمن النتائج والتوصيات التي توفر ، في جوهرها ، إطار استراتيجية استئصال الفصل العنصري ، وفي ذلك الاطار يبرز برنامج عمل اللجنة الخاصة المقبل .

وكما هو الحال في سنوات سابقة ، فإن الجزء الثاني يتضمن تقريرا بشأن التطورات الاخيرة في العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا . ويتناول علاقاتهما العسكرية والاقتصادية ويقدم في هذا الصدد عددا من التوصيات .

وتنتهي اللجنة الخاصة في تقريرها الى أن جنوب افريقيا دخلت عملية تغيير قد تؤدي الى نهاية الفصل العنصري عن طريق المفاوضات . في الواقع ، حدث تحول عن الماضي . ومع هذا ، فإن اللجنة تحذر من أنه رغم اتخاذ بعض التدابير الهامة في الاتجاه الصحيح ، فإن التغييرات المترتبة على تلك التدابير ليست كبيرة . وبشكل خاص فإن معظم دعائم الفصل العنصري لاتزال قائمة لم تمس ، ولا يوجد نشاط سياسي حر ، ولا يزال العديد من السجناء السياسيين مسجونين والمفاوضات بشأن وضع دستور جديد لم تجر حتى الآن . وهكذا فإن السلطات في بريتوريا فشلت تماما في تهيئة جميع الظروف الضرورية لخلق مناخ موات للمفاوضات على نحو ما ورد في إعلان الامم المتحدة . وفي هذا السياق ، تعرب اللجنة الخاصة عن قلقها البالغ بشأن موجة العنف السائدة في جنوب افريقيا ، والمترتبة أساسا عن سياسات وممارسات الفصل العنصري ، وأنشطة الجماعات المرتبطة بهياكل الفصل العنصري ، وقوات الامن ، واليمين المتطرف . وهي تحذر بأن هذا العنف يهدد بتأخير - إن لم يكن بوقف - العملية الهشة الرامية إلى إحداث التغيير . لذلك فإن اللجنة الخاصة تؤكد مجددا موقفها بأن السلطة في بريتوريا تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن إنهاء هذا العنف وضمان اضطلاع قوات الامن بواجباتها بشكل منصف ومحايد .

ويبرز التقرير أهمية إعلان الامم المتحدة بشأن الفصل العنصري وآثاره المدمرة على الجنوب الافريقي الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة التي عقدت في شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي . وفي هذا السياق ،

تنتهي اللجنة الى أن الجهود المستمرة ضرورية لضمان تحقيق الهدف النهائي ، وهو استئصال الفصل العنصري . وتأمل أن يتسع نطاق المحادثات الحالية بين سلطات جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي لتشمل أطرافا أخرى معنية وتؤدي الى ازالة العقبات التي تعترض طريق المفاوضات ، كما تأمل أيضا اصدار دستور جديد يضمن اقامة مجتمع ديمقراطي موحد غير عرقي في جنوب افريقيا .

وتنتهي اللجنة الخاصة أيضا الى أنه في ظل الظروف الراهنة في جنوب افريقيا ، ومع مراعاة أن المفاوضات الموضوعية لم تبدأ بعد ، من الواضح أن المجتمع الدولي بحاجة الى الابقاء على يقظته وممارسة ضغطه وفقا لبرنامج العمل الوارد في الاعلان . لذلك ينبغي الابقاء على ممارسة الضغط على جنوب افريقيا طالما لم يتوفر دليل واضح على إحداث تغييرات كبيرة لا يعكس اتجاهها في البلاد . وتنتهي اللجنة الخاصة أيضا الى أن ضغط الجزاءات ينبغي أن يستمر للاسراع بتحرك جنوب افريقيا الى المفاوضات الحقيقية وما يلي ذلك من اصدار دستور جديد .

ويلاحظ التقرير أن توافق الآراء الدولي حول مواصلة الضغط على جنوب افريقيا لا يزال قائما مع استثناءات قليلة . إلا أنه يعرب عن القلق لظهور بعض الاتجاهات المزعجة وحوادث الخروج على توافق الآراء المعرب عنه في إعلان الامم المتحدة والقرار ٤٤/٢٤٤ المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

كما يعرب التقرير عن القلق إزاء ما تحصل عليه جنوب افريقيا من غوث مالي ، وبخاصة الائتمانات التجارية التي تقدمها وكالات الائتمان التجاري الرسمية في بعض البلدان . ويلاحظ أيضا أن إبقاء الشركات عبر الوطنية التي تسحب استثماراتها من جنوب افريقيا على روابط غير قائمة على المشاركة في رأس المال يسمح باستمرار تدفق التكنولوجيا الى جنوب افريقيا . وفي هذا السياق يبرز التقرير أهمية الحملة التي تنظمها نقابات العمال في جنوب افريقيا من أجل عملية نزيهة لسحب الاستثمار .

ويضيف التقرير أن الجزاءات المالية فرضت قيودا شديدة على اقتصاد جنوب افريقيا ، وذلك ، في المقام الاول ، بتقلص القروض ورأس المال في مجال الاستثمار . إلاّ أنه يكرر التأكيد على أن ضعف دور التنسيق بين الحكومات في تطبيق الجزاءات واتباع نهج مختلف تجاه تنفيذها أوجد بعض المنافذ للتهرب التي يمكن استخدامها ، بل واستخدمت فعلا لتفادي الجزاءات وإضعاف فعاليتها . وعلى حد تعبير الامين العام في تقريره المطروح أمامنا أيضا بشأن هذا الموضوع :

"سيجري تعزيز عملية الرصد كثيرا إذا قامت جميع الدول باعتماد آليات لتطبيق الجزاءات ومنع انتهاك هذه التدابير" . (A/45/670 ، الفقرة ١٠٦)

ويخلص التقرير الى أن الانتهاكات المستمرة للحظر الإلزامي المفروض على الاسلحة ، وللحظر النفطي ، كانت سببا في إضعاف أثر الجزاءات في مجالات تمثل نقاط ضعف لجنوب افريقيا . ويأسف ، بالتالي ، لأن آليات الامم المتحدة المعنية برصد حظر الاسلحة الإلزامي لم تستخدم في حالة جنوب افريقيا ، بنفس الدرجة من الفعالية التي استخدمت بها في الحالات الاخرى .

كما ترى اللجنة من الحيوي أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير إيجابية من أجل مساعدة القوى المناهضة للفصل العنصري في البلاد بشكل عام ، وعودة المنفيين وإعادة إدماج السجناء السياسيين السابقين على وجه الخصوص في المجتمع . وبالإضافة الى ذلك ، سيتطلب الأمر أيضا بذل جهود كبيرة لإزالة الآثار الخبيثة المترتبة على الفصل العنصري في جنوب افريقيا والدول المجاورة .

إن التقرير المعروض على الجمعية العامة جاء نتيجة دراسة ثنائية ومناقشة مكثفة من جانب أعضاء اللجنة الخاصة . وتأمل اللجنة أن يوفر هذا التقرير الإطار الملائم للمناقشة التي ستجري بشأن الفصل العنصري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا .

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتكلم باسم الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، وأقصد بكلمتي أن أوجه انتباه الجمعية العامة الى نطاق العمل الذي أنجزه الفريق في غضون السنة الماضية .

لقد حققت سنة ١٩٩٠ منجزات كبرى في الكفاح ضد الفصل العنصري . بدأت السنة بتركيز المجتمع الدولي اهتمامه على الجهود الرامية الى إيجاد حل تفاوضي للأزمة في جنوب افريقيا . وقد اعتمدت الجمعية العامة في كانون الاول/ديسمبر الماضي ، الإعلان التاريخي المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . كما أن عددا من التدابير التي تفذتها سلطات بريتوريا أو وعدت بتنفيذها ، وكذلك المحادثات التحضيرية التي أجريت بين المؤتمر الوطني الافريقي ونظام بريتوريا أحيت الآمال في إمكانية التوصل الى تسوية تفاوضية للصراع .

وعلى الرغم من هذا الشعور بالتفاؤل ، فإن المناخ المؤدي الى مفاوضات مضمونية لم يتهيأ بعد ، ذلك أنه لم تتوافر بعد الشروط المسبقة الخمسة التي ينص عليها الإعلان . فعندما قدم الأمين العام تقريره عن تنفيذ الإعلان في تموز/يوليه الماضي لم يكن قد استوفى بعد سوى شرط واحد من تلك الشروط . وبعد رفع حالة الطوارئ في ناتال في أيلول/سبتمبر يكون قد توافر شرطان الآن . ومن الواضح أن الضغط الخارجي مازال أساسيا للمساعدة على دفع العملية قدما . وكما يوضح الإعلان ، لابد من الإبقاء

(السيد نياكيي ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا)

على الجزاءات الى أن تحدث تغييرات عميقة لا رجعة فيها في ذلك البلد . وفي هذا الصدد ، اتخذ الفريق الحكومي الدولي كل تدبير ممكن لجعل الحظر النفطي أكثر فعالية .

هذا التقرير هو التقرير السنوي الرابع للفريق . وساترك التفاصيل للسيد زفير يوهانسن ، نائب ممثل النرويج الدائم ومقررنا ، الذي سيتكلم في وقت لاحق من المناقشة ليعرض التقرير . واعتزم في هذه الملاحظات الموجزة أن أقتصر على المجالات التي مازالت تشغل بال الفريق وتستأثر باهتمامه في سعيه لتنفيذ ولايته .

وكما كان الحال في السنوات الماضية ، فإن التقرير عبارة عن محاولة لبيان أي المعلومات كانت متاحة للفريق أثناء السنة الماضية ، وكيف استخدمها لدفع عمله الى الامام . ظل الفريق مسترشدا بالمبادئ المعلن عنها في بداية عمله . وعلى سبيل الاولوية القصوى ، أولى الفريق اهتماما خاصا لمسألة التعاون مع الحكومات . وأكدنا دوما أن هدفنا الاول ليس انتقاد أية دولة أو إدانتها ، وإنما هو الحيلولة دون حصول جنوب افريقيا على النفط والمنتجات النفطية . وقد وضعنا هذا المطلب نصب أعيننا ، سواء في مراسلاتنا أو في مناقشاتنا مع الحكومات .

ويتوقع الفريق من الحكومات المعاملة بالمثل ، فكون الحظر طوعيا لا يعفيها من مسؤوليتها عن التعاون في تنفيذه . بل الواقع أن هذه الحقيقة تفترض وجود استعداد لدى الحكومات للتعاون . وللاسف لم يكن هذا هو الحال عمليا بالنسبة لحكومات عديدة . ولعل عدم فهم حقيقة أن جميع الدول يمكن أن تتورط في انتهاكات محتملة للحظر ، يفسر تقاعس بعض الحكومات عن الاستجابة ، ولاسيما حكومات بلدان العالم الثالث . ولكن هذا ليس هو الحالة بالنسبة للبلدان العديدة العاملة في مجال شحن النفط والاتجار به وتعبئته ، والتي لم تستجب لاتصالات الفريق .

في العام الماضي وسعنا نطاق عملنا ليشمل التحري عن الزيارات التي تقوم بها السفن القادرة على نقل النفط والمنتجات النفطية الى موانئ جنوب افريقيا . وكما أوضح التقرير المرحلي الذي قدمه الفريق الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة

(السيد نياكيي ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا)

والاربعين ، والذي صدر في آب/اغسطس ، تؤكد بعض المؤشرات أن عددا من تلك السفن - واعتقد شخصيا أن معظمها - متورط في انتهاكات للحظر . والعواقب المترتبة على ضبطها تجبر المنتهكين والمتواطئين على السواء على التماس كل الطرق لكي يخفوا الادلة ويتستروا على أنشطتهم . وهذا ما يجعل من الصعب للغاية تجميع الادلة التي تثبت الحالات العديدة للانتهاكات المدعى بها التي يبلّغ عنها الفريق . وعلى الرغم من أن الفريق تساوره شكوك خطيرة بشأن ما يقدم من أدلة لإثبات عدم التورط في عدد من الحالات ، فقد استمر في تفسير الشك لصالح الحكومات المعنية .

ومع اكتسابنا المزيد من الخبرة ، نأمل أن يتوصل الفريق الحكومي الدولي الى الطرق الكفيلة بتحسين أساليب رصده لهذا المجال من ولايته .

وقد تمكن الفريق الحكومي الدولي أيضا من الاستفادة من خبرة أكاديميين بارزين في الولايات المتحدة ، في وضع قانون نموذجي لإنفاذ الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا . إن أية جزاءات ، وليس الحظر النفطي وحده ، لكي تكون فعالة ، تحتاج الى دعم الحكومات والمجتمع الدولي قاطبة . وعليه ، فإن الشرط الاول الواجب توافره هو التزام الحكومات وتحليها بالإرادة السياسية واستعدادها للتعاون . ولابد أن يكون ذلك مدعوما بخطة عمل محكمة ومدروسة بعناية . إن الحظر يغطي بندا حساسا يتصل بصناعة معقدة للغاية . وبالتالي ، تطلب رصد تنفيذه من الفريق قدرا كبيرا من العمل المفصل ، وكميات ضخمة من البيانات الخام ، وتحليلات معقدة ، وكم هائل من المراسلات ، وساعات طويلة من المداولات .

وهذا نشاط ذو طبيعة فنية وعملية للغاية ، وإجراءاته يجب أن تفصّل وتحسّن مع تقدم سير العمل . وقد اكتسب الفريق الحكومي الدولي خبرة قيمة في هذا المسعى مما أدى الى تحسين قدرتنا على تقديم تقارير دقيقة عن مسألة توريد النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا .

ولاشك في أن الجزاءات كان لها أثرها على الفصل العنصري . وقد أصبح ذلك أمرا معترفا به حتى من قبل نظام الفصل العنصري ذاته . وقد استمع الفريق الحكومي الدولي في الاجتماع الذي اعتمد فيه تقريره هذا قبل ثلاثة أسابيع الى وصف من حركتي التحرير في جنوب افريقيا - المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا - عن الإسهام الحاسم للجزاءات في إحراز التغييرات الهامة خلال هذه السنة في جنوب افريقيا . وقد شكر السيد نيلسون مانديلا ذاته في مناسبات عديدة ، وفي إحداها من على هذا المنبر ، المجتمع الدولي على ضغوط جزاءاته الناجحة .

ولكن ينبغي لنا ألا نخدع أنفسنا بفعالية الحظر النفطي ، والفريق الحكومي الدولي على وعي بهذه الحقيقة . فعلى الرغم من كل الجهود التي نبذلها ، لايزال نظام جنوب افريقيا قادرا على استيراد كل احتياجاته من النفط . وربما يدفع ذلك النظام ثمنا باهظا لاحتياجاته هذه . ولكنه يحصل عليها - وهذا مصدر قلق رئيسي لنا . وعلى إثر أزمة العراق والكويت ، تعين على الكثير من الدول المستوردة للنفط أن ترفع أسعار النفط بالنسبة للمستهلك لتغطية الزيادة في فواتير النفط المستورد . وتشير المعلومات المتوفرة الى أن ذلك النظام لم يضطر الى رفع أسعاره للمستهلك . ويبدو أن ذلك يؤكد التقارير القائلة بأن النظام خزن احتياطيات كبيرة من النفط .

إن الاسعار الباهظة هي الثمن الذي تعين على النظام أن يدفعه لمواجهة الحظر . وثمة تقارير مقلقلة بان النظام ربما نجح ايضا في ترتيب مقايضة البترول بالسلاح . وإذا كانت هذه التقارير صحيحة ، ستكون هذه المقايضة عملا مشينا للغاية من جانب البلدان المعنية . وستعد هذه الصفقة انتهاكا خطيرا لا للحظر النفطي فحسب بل

أيضا للحظر على استيراد الاسلحة . وسيقوم الفريق بالتحقيق في هذه التقارير وينبغي أن يتناول مجلس الامن أيضا هذه التهمة المقلقة .

إن الجزاءات هي التي جعلت الحزب الوطني في جنوب افريقيا يدرك أن الفصل العنصري زائل لا محالة ، وانه يتعين عليه التفاوض من أجل التوصل الى تسوية . وقد بدأنا الآن هذه المرحلة الشاقة والصعبة المتمثلة في تحويل جنوب افريقيا من مجتمع قائم على الفصل العنصري الى مجتمع يعد حقا مجتمعا ديمقراطيا موحدا لا عنصريا . وبالتالي ، يرى الفريق الحكومي الدولي ، حرصا على مواصلة الدرب ، أنه ينبغي للمجتمع الدولي الإبقاء على الجزاءات وتعزيز تضامنه مع أشقائنا وشقيقاتنا في جنوب افريقيا ، مثلما طلب نيلسون مانديلا من هذا المنبر . وربما يكون الكفاح ضد الفصل العنصري قد دخل مرحلة حاسمة . وبالتالي آن الاوان لتضم جميع القوى المناهضة للفصل العنصري صفوفها لا أن تشتتها .

ويرى الفريق أن المشكلة تكمن بصورة رئيسية في أن الحظر ليس مدعما بنظام لتدابير الإنفاذ ، سواء على المستوى الدولي أو المستوى الوطني . ولهذا السبب أمضى الفريق وقتا طويلا خلال العام الماضي في إعداد مشروع القانون النموذجي الذي أشرت اليه من قبل ، والذي سنوصي به الى الجمعية العامة في مرحلة لاحقة من هذه المناقشة . ولهذا السبب أيضا يبقى قبول مجلس الامن للدعوة الى دعم الحظر الطوعي بنظام للجزاءات الالزامية هدفا ذا أولوية بالنسبة للفريق .

وأود أن أختتم بياني بتوجيه نداء الى جميع الدول بتعزيز تعاونها مع الفريق الحكومي الدولي وذلك بالتحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات للحظر النفطي أو برسو سفن في موانئ جنوب افريقيا . ونأمل بوجه خاص في أن تتمكن الحكومات التي لم ترد لغاية الآن على مراسلاتنا من الرد عليها في المستقبل .

وفي هذا الصدد ، أود أن أبيّن أننا وجدنا ، في الوقت الذي نواصل فيه المطالبة بردود رسمية على رسائلنا ، أن الحوار مع الحكومات مفيد للغاية في توضيح الحالات المعقدة . وقد أجرينا في السنة الماضية حوارا مع عدد من الحكومات حول حالات

(السيد نياكيي ، رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا)

من هذا النوع . وكانت معظم المبادرات تجري بناء على طلبنا ، ولكننا قابلنا عددا من الوفود بناء على طلب منها . وفي هذا الصدد ، أود أن اخص وفد جمهورية إيران الإسلامية ، الذي اجريت معه ، بناء على طلبه ، مناقشتين مثمرتين . كما أنه شارك مرتين في اجتماعاتنا بصفة مراقب . وإننا نرحب بإجراء مزيد من الاتصالات من هذا النوع ، بما في ذلك طلبات المشاركة في اجتماعاتنا بصفة مراقب .

وأود أيضا أن أزكي للدول مشروع القانون النموذجي ، الوارد في المرفق الاول من التقرير . ويمثل هذا المشروع جهدا من قبل الفريق الحكومي الدولي لمساعدة الدول على جعل الحظر النفطي فعالا* .

وسيوفر مشروع القانون النموذجي الاساس لضمان تضييق قبضة الحظر النفطي على جنوب افريقيا ، وإرسال رسالة واضحة الى المخالفين له بأن العقوبات ستفرض عليهم إذا استمروا في تجاهل مطالبات المجتمع الدولي بعدم تشحيم آلة الفصل العنصري ، التي يجب القضاء عليها دون مزيد من التأخير .

وأخيرا ، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة الى توصيات الفريق الواردة في التقرير ، الذي سيعرضه مقررنا على الجمعية العامة كما ذكرت من قبل . وإننا نوصي بشدة باعتماد الجمعية العامة لهذه التوصيات .

وإننا نطالب الدول التي تقوم بتصدير النفط ونقله وتسويقه ، وكذلك جميع الدول المشتركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تجارة النفط ، أن تعمل على تنفيذ الحظر النفطي ضد جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل النرويج ، الذي سيعرض ، بصفته مقرر الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، تقرير الفريق .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيلوفيتش (يوغوسلافيا) .

السيد برغ - جوهانسن (النرويج) ، مقرر الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض التقرير السنوي للفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا . وهذه هي السنة الرابعة التي يقدم فيها الفريق الحكومي الدولي مثل هذا التقرير .

يتضمن تقرير هذا العام خمسة أجزاء تغطي الجوانب المختلفة للحظر النفطي . وتورد المقدمة ، في الفصل الاول ، التطورات الاخيرة في جنوب افريقيا . ومع أن حكومة جنوب افريقيا اتخذت خطوات هامة ، بما في ذلك الإفراج عن نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، والشروع بعملية نأمل أن تؤدي الى إجراء مفاوضات وإقامة مجتمع موحد وغير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا ، فإن الفريق الحكومي الدولي لايزال يرى - وأعتقد أن المجتمع الدولي يشاركه هذا الرأي - أنه ينبغي مواصلة الضغط على جنوب افريقيا . ونحن نعتقد أن الحظر النفطي يجب احترامه حتى يثبت بوضوح حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها في جنوب افريقيا .

ولئن كان الحظر النفطي لا يطبق ، للاسف ، بالكامل فان حكومة جنوب افريقيا تشعر بوطأته ، إذ تعين عليها أن تدفع مبلغا إضافيا يصل الى حوالي بليوني دولار سنويا للتحايل على الحظر . ولذلك ، لايزال الفريق الحكومي الدولي يحث الدول الاعضاء على أن تنفذ بصورة كاملة قرارات الامم المتحدة الداعية الى وقف توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا .

(السيد برغ - جوهانسن ، مقرر الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا)

إن الفريق الحكومي الدولي ، منذ إنشائه ، قد طلب الدول باعتماد تشريعات أو تدابير مماثلة لتطبيق الحظر النفطي الطوعي على جنوب افريقيا . وحتى الآن لم يقم إلاّ عدد محدود من الدول باعتماد قوانين مفصلة لإنفاذ هذا الخطر . والواقع أن الحظر يتخذ في كثير من الاحيان شكل تصريحات سياسية تؤكد على حظر توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا . وفي الوقت الذي يقدر فيه الفريق الحكومي الدولي دوافع إصدار هذه التصريحات ، فإنه يعتقد أن تجارة النفط تنطوي على شبكة تقنية ومعقدة من الانشطة وعليه فإن هذه التجارة لا يمكن التحكم فيها بإصدار الإعلانات والبيانات . فالثغرات القائمة حاليا لا يمكن سدها إلاّ بالتشريعات الفعالة أو التدابير المماثلة . وفي هذا السياق ، ستجد الجمعية في المرفق الاول للتقرير مشروع قانون نموذجي يزكيه الفريق للدول ويوصيها بالنظر فيه . ومن المأمول أن تعتمد الدول المبادئ العامة الواردة في مشروع القانون النموذجي هذا في سياق وإطار ممارساتها القانونية الخاصة بها .

إن الفريق الحكومي الدولي يعتمد على تعاون الدول الاعضاء . وقد لاحظنا في العام الماضي أن عدد الدول التي استجابت للفريق الحكومي الدولي أو أجرت اتصالات معه قد ازداد . ونأمل أن يتم تطبيق الحظر على نحو دقيق بفضل هذه الاتصالات وتبادلات الآراء مع الدول الاعضاء .

وأثناء العامين الماضيين ، أجرى الفريق الحكومي الدولي حصرا للسفن القادرة على حمل النفط والمنتجات النفطية التي زارت موانئ جنوب افريقيا أثناء السنة الماضية . وهذا النهج الجديد الذي يغطي أساسا السفن الصغيرة القادرة على حمل المنتجات النفطية فيه تقوية لمهمة الرصد التي يضطلع بها الفريق . ونناشد الحكومات أن تتعاون مع الفريق في جهوده الرامية الى تحديد طبيعة هذه الزيارات لتبين ما إذا كان حظر النفط قد انتهك أم لا . أما حصر الزيارات التي لم يتضح بعد أن ناقلات النفط قامت بها لموانئ جنوب افريقيا والمبلّغ عنها في عام ١٩٩٠ فهو وارد في المرفق الرابع .

(السيد برغ - جوهانسن ، مقرر الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا)

يتناول الفريق الحكومي الدولي في الفصل الرابع من تقريره مسألة حالات الانتهاكات المزعومة للحظر النفطي المبلّغ عنها . وهذا هو صلب عمل الفريق منذ إنشائه .

هناك مرفقان يتصلان بهذا الفصل . فالسفن والشركات التي ذكر أنها قد اشتركت في توريد النفط الى جنوب افريقيا فيما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٩ واردة في المرفق الثاني ، بينما يحتوي المرفق الثالث موجزا لحالات الانتهاكات المزعومة المبلّغ عنها في عام ١٩٩٠ .

وفي هذه المرحلة أود أن أؤكد على أمر ذكر في التقرير . إن ذكر أسماء السفن في هذه المرفقات التي أشرت اليها لا ينطوي بأي حال من الاحوال على توجيه اتهام أو إصدار حكم ضد أي من الدول المعنية أو الشركات الخاضعة لولايتها . ولايزال الفريق الحكومي الدولي يتحقق من المعلومات التي تلقاها ، وهو يواصل اعتماده على تعاون الحكومات معه .

كما أود أن أبيّن أن الفريق الحكومي الدولي ، في الاستنتاجات الواردة في تقريره ، يرحب بالتطورات المشجعة التي حدثت في جنوب افريقيا في عام ١٩٩٠ . بيد انه يرى أن الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي الذي اعتمد في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، يبقى الاساس الذي تقوم عليه الجهود الدولية لإنهاء الفصل العنصري . وفي هذا الصدد ، يؤكد الفريق من جديد على أن الحظر النفطي مازال يمثل أحد التدابير البالغة الفعالية التي يمكن تطبيقها لإنهاء الفصل العنصري بالوسائل السلمية .

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية الاخيرة ، يشعر الفريق الحكومي الدولي بأن مجلس الامن إذا ما استند الى الفصل السابع من الميثاق ، سيوفر بذلك أنجع سبيل فعال لوقف تدفق النفط الى جنوب افريقيا . والى ذلك الحين ، يطالب الفريق كذلك بتعاون الدول ، ولاسيما في التحقيقات التي يجريها بشأن ما يدعي بوقوعه من حالات الانتهاكات للحظر النفطي أو الزيارات الى الموانئ .

وعلاوة على ذلك ، فإن الحكومات مطالبة بأن تثني السفن المدرجة في سجلاتها عن حمل النفط الى جنوب افريقيا .

وفي الختام ، أود أن أدعو الجمعية العامة الى أن تصادق على أنشطة الفريق الحكومي الدولي وأن تؤيد التوصيات الواردة في تقريره .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل بربادوس ، مقرر لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، ليعرض تقرير اللجنة .

السيد مايكوك (بربادوس) مقرر لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أقدم للجمعية العامة التقرير السنوي للجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/45/45) .

إن اعتماد الجمعية العامة لإعلان مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية في عام ١٩٧٧ ، قد مهد السبيل أمام المشاركة النشطة للامم المحدة في الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الإلعاب الرياضية . وقد توجت هذه الجهود باعتماد الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ . وتمثل الاتفاقية توازنا بالغ الحساسية بين الاعتراف من ناحية بحقيقة أن عزل نظام الفصل العنصري والمتعاونين معه عزلا كاملا عن المباريات الرياضية الدولية أمر يسهم إسهاما كبيرا في تفكيك نظام الفصل العنصري ، والإدراك من ناحية أخرى لحقيقة أن المقاطعة إذا أدت بذاتها الى عرقلة الالعاب الرياضية الدولية فإنها ستعود بعكس ما يرجى منها .

إن الاتفاقية تتوخى مواصلة التعاون الوثيق بين الامم المتحدة والاتحادات الدولية للالعاب الرياضية وحركات التحرير وغيرها من المجموعات العاملة من أجل حرية الأغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا . ولهذا ليس من المثير للدهشة أن ممثلي عدد من هذه الهيئات والمنظمات قد شاركوا في الاجتماع الثاني للجنة .

(السيد مايكوك ، مقرر لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية)

إن المقاتلين من أجل الحرية والجمهور الرياضي المستنير قد أجمعوا على وجوب عدم السماح لجنوب افريقيا بالابقاء على الصلات الرياضية المشروعة أو استئناف هذه الصلات مع المجتمع الدولي ما لم يتم القضاء الكامل على الفصل العنصري وإنشاء مجتمع حر لا عنصري وديمقراطي في ذلك البلد . وإن المنظمات الرياضية اللاعنصرية في جنوب افريقيا قد أكدت على المبدأ القائل بانه لا يمكن أن تكون هناك العاب رياضية طبيعية في مجتمع غير طبيعي .

وإزاء النصائح المجانية التي تصدر عن المتظاهرين بحب الخير والقائلة بأن المقاطعة الرياضية من شأنها أن تعود على الإغلبية السوداء بعكس ما يرجى منها ، حرصت المنظمات الرياضية اللاعنصرية وكذلك حركات التحرير في جنوب افريقيا على المناداة المستمرة بعزل الالعاب الرياضية للفصل العنصري والمطالبة بالتمسك بالمبادئ الواردة في الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية .

(السيد مايكوك ، مقرر لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية)

وفي الوقت الحاضر يبلغ عدد الدول التي انضمت إلى الاتفاقية الدولية التي اعتمدتها الجمعية العامة أو صدقت عليها ٤٩ دولة وعدد الدول الموقعة عليها ٣٣ دولة . وأود أن اغتنم هذه الفرصة لاكرر مناشدات الجمعية للدول التي وقعت على الاتفاقية ولم تصدق عليها أن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن وإلى الدول الاخرى أن تنضم إليها .

يتكون تقرير اللجنة من خمسة أقسام وثلاثة مرافق .

تلخص المقدمة أعمال الدورة الثانية وتسجل عددا من الانشطة التي اضطلع بها الرئيس فيما بين دورتي اللجنة . وقد أسعد اللجنة - بصفة خاصة - أن تستفيد من وجود ومشاركة المراقبين الذين يمثلون اللجنة الاوليمبية الدولية ، وغيرها من المنظمات الدولية الرياضية والمنظمات الرياضية غير العنصرية في جنوب افريقيا .

ويلخص الفصل الثاني من التقرير نظر اللجنة في التطورات المتعلقة بالفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، وبخاصة المقاطعة الدولية .

وفي الفصل الثالث من التقرير تؤكد اللجنة من جديد أهمية تعاونها مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

أما الفصل الرابع من التقرير فيتناول مسألة تقارير الدول الاطراف .

ويرد بالفقرة ٢١ من الفصل الخامس مقرر اللجنة بإنشاء لجنة فرعية للنظر بصفة أولية في التقارير . والنية متجهة إلى مساعدة الدول الاطراف وذلك بطلب معلومات إضافية أو بتقديم الإرشاد ، حسبما تقتضي الضرورة ، وأيضا تيسير نظر اللجنة النهائي في التقارير .

وأود أن اغتنم هذه الفرصة ، لاذكر الدول الأطراف بأن تقديم التقارير الخاصة بتنفيذ أحكام الاتفاقية عملا بالفقرة (١) من المادة (١٢) وفي ضوء الخطوط التوجيهية التي حددتها اللجنة التزام أساسي يجب الوفاء به .

كما يتضمن الفصل الخامس من التقرير عددا من التوصيات الاخرى المتعلقة بتقديم الدعم المادي والمساعدات الفنية إلى منظمات الالعاب الرياضية غير العنصرية

في جنوب افريقيا وإلى من ترعاهم من الرياضيين . وتعرب اللجنة أيضا عن تقديرهـا لجهود اللجنة الأوليمبية الدولية في تعزيز منظمات الالعاب الرياضية السوداء في جنـوب افريقيا من النواحي الهيكلية والإدارية وسواها من النواحي التنظيمية . وتناشـد الحكومات والهيئات الرياضية الدولية والإقليمية والوطنية وسائر مجالـس الإدارة وروابط اللاعبين دعم تلك الجهود .

وتوصي اللجنة مرة أخرى بأن تحث الجمعية العامة كل الدول التي وقعت علـى الاتفاقية ولم تصدق عليها أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن ، والدول التي لم توقع على الاتفاقية أن تنضم إليها . ويطالب التقرير أيضا بضرورة الإبقاء على مقاطعة الالعـاب الرياضية وبقية العقوبات حتى يتم إجراء تغييرات جذرية لا رجعة فيها في ذلك البلـد . وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية في ضوء الحكم ذي الصلة من الإعلان المتعلق بالفصـل العنصري ونتائجة المدمرة في الجنوب الافريقي الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجمـاع في كانون الاول/ديسمبر الماضي ، في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة .

وختاما ، يشرفني أن أطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بالتقريـر وتوصيات اللجنة ، وأن أطلب إلى الامين العام أن يستمر في تقديم خدماته إلى اللجنة .

السيد فوفولو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ابتهـج العالم بأسره - وإن كان بشيء من عدم التصديق - لتداعي أكبر رموز الحرب الباردة في أوروبا الغربية . إن إزالة سور برلين لم تكن مصادفة من مصادفات التاريخ بل كانـت نتيجة لإصرار شعب على إزالة الحدود الاصطناعية التي تضر بقضية السلم والامـن الدوليين . إن الارتجاجات الناشئة عن انهيار سور برلين ، إذا ما قيست بالمعـايير السياسية ، كان لها أثر بعيد تجاوز المنطقة ووصل إلى الجنوب الافريقي . وقد اتضـح ذلك من صدور إعلان توافق الآراء التاريخي المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمـرة في الجنوب الافريقي الذي اعتمدته الجمعية في كانون الاول/ديسمبر من العام الماضـي . لقد كانت رسالة إعلان توافق الآراء هذا قوية مدوية وواضحة للغاية . وكانت إشـارة واضحة إلى أن قيام جنوب افريقيا جديدة في فترة ما بعد الفصل العنصري ضرورة حتميـة إذا ما كان لسلم المنطقة وأمنها أن يتحققا وأن يصانا حقا .

وعندما يسمع كل أصحاب الضمائر والمبادئ الأخلاقية عن هذه الارتجاجات التي يشعر الناس بوقعها بعيدا عن الجنوب الافريقي يصيبهم الذهول حيال مصير إعلان توافق الآراء هذا . فالفصل العنصري لا يزال راسخا في مكانه لم تفكك أوصاله بعد ، ولم تولد حتى الآن جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري الديمقراطية الموحدة غير العنصرية ، ولم يتم سوى مجرد الشروع في العملية الأولية الرامية إلى تحقيق هذين الهدفين .

ولا مراء في أن الرئيس ف . و . دي كليرك يحظى بالتقدير ، على اعتبار أنه يسعى إلى إبعاد جنوب افريقيا عن سياسات الفصل العنصري . ولقد كان البيان الذي أدلى به الرئيس دي كليرك في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ بيانا تاريخيا هاما حقا . ومنذ هذا البيان الذي حظي باستحسان العالم ، اتخذت خطوات قليلة مشجعة أولى في اتجاه الوفاء بالشروط المسبقة التي نص عليها إعلان توافق الآراء . لكن الادعاء بأن الفصل العنصري قد انتهى والمناداة بحماس بأن جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري الديمقراطية غير العنصرية قد ولدت وعمّدت فعلا لتكون عضوا في مجتمع الأمم ليس فقط شيئا سابقا لأوانه ومبنيا على الأوهام فحسب بل هو أيضا شيء منطو على تضليل بالغ .

نعم لقد أطلق سراح نيلسون مانديلا من السجن حقا مع بضعة مسجونين سياسيين آخرين ، لكن ما زال هناك آخرون منفيون خارج البلاد ، وأولا وقبل كل شيء لا تزال ركائز الفصل العنصري قائمة . وسأذكر بعضها فقط على سبيل المثال لا الحصر : قانون تسجيل السكان ، وقانون مناطق التجمعات ، وقانونا الأرض لعامي ١٩١٣ و ١٩٣٦ ، وقانون الأمن الداخلي . وهي كلها قوانين لا تزال قيد المعالجة ولا يزال من اللازم أن تطرح في مناقشات برلمانية للبيض وأن تكون محل استفتاء يجرى بين البيض وحدهم ، وينبغي انتظار نتيجته .

ويجب ألا نستهين مطلقا بآلية الفصل العنصري المتقنة - المتطورة وبما هو موجود بوفرة من قوانين تمييزية في جوهرها ، ناهيك عن النسيج السياسي لجنوب افريقيا نتيجة لأكثر من أربعة عقود من التشرب بالفصل العنصري ، لذا ، يكون من الحتمي التمسك بذلك الحشد المؤثر من الترسانات السلمية الذي حمل الفصل العنصري على أن يفيق وأن

يستجيب للمشاعر الإنسانية ، وذلك خشية أن يطل برأسه القبيح ، مرة أخرى وعلى نحو أكثر ضراوة ، لدى أول تحول سياسي مقبل .

وليكن واضحا تماما أنه بالرغم من اللفظ الدائر والذي ربما يكون صادرا عن معلومات مضللة متعمدة من دوائر معينة ، فإن الروح التي لا تقهر للغالبية العظمى من السكان السود ، مقترنة بالقوى الجديدة المستنيرة الآخذة في الظهور بين غالبية السكان البيض ، لا بد وأن تنتصر في سيرها المطرد الأكيد معا صوب جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري التي ما زال من اللازم التفاوض على إقامتها . فالقدرة الذهنية والمادية والاخلاقية اللازمة للارتقاء إلى مستوى المناسبة موجودة بين جميع سكان جنوب افريقيا .

ومن المعترف به على مستوى الجميع ، انه حدثت تطورات إيجابية جديرة بالتقدير حقا في جنوب افريقيا لكن الإفراج الجزئي المتقطع عن السجناء السياسيين بما فيهم نيلسون مانديلا ، ورفع الحظر عن المنظمات السياسية لا يمكن أن يعتبرا غاية في حد ذاتها ، وكأن الفصل العنصري قد انتهى فعلا ووري التراب . وترد بالتقرير الحالي للأمين العام المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ملاحظة صحيحة تماما هي أن :

"العملية السياسية باتجاه إسقاط الفصل العنصري ما زالت في مرحلة أولية وما زالت الصعوبات مستمرة باستمرار هياكل الفصل العنصري ، وممارسات الشرطة المريبة ، والقوانين القمعية ، والعنف ذي الصلة بالسياسة . ولا يمكن التقليل من أهمية الخوف والقلق اللذين يصاحبان عملية التحول الاساسي لمجتمع ما" . (A/45/1 ، ص ٦)

ولعل أولئك الذين يتحلون حقا بالصدق والواقعية في متابعة الاحداث الجارية في جنوب افريقيا منذ اعتماد الإعلان التوافقي يتذكرون أن وزير التنمية الدستورية في جنوب افريقيا الدكتور غيريت فلجوين قد أعرب في بيان عام ألقاه يوم ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ عن ثقته في أن إجراء محادثات حقيقية عن مستقبل ذلك البلد لن يبدأ إلا في العام الجديد . فهو يتصور أن ذلك البلد سيحكمه في المستقبل القريب "تحالف سياسي قوي جديد متعدد الاعراق يستوعب الحزب الوطني" مع تقدم سعيه إلى التخلي عن دوره السياسي في خدمة الاقلية . ولا يزال يتعين الوصول إلى مرحلة المفاوضات ، في العملية الجارية لإزالة العقبات والصعوبات التي تعترض طريق التفاوض على جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري .

كذلك ، يجب ألا ننسى أن السكان السود ما فتئوا يواصلون القول بثبات بأن جنوب افريقيا تخص جميع السكان الذين يعيشون فيها ، سواء أكانوا من السود أم من البيض . وقد قال السود على لسان نيلسون مانديلا الذي يحظى باحترام دولي منذ وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٥٣ :

"نحن مقتنعون بأن هناك الآلاف من الديمقراطيين الشرفاء بين السكان البيض الذين هم على استعداد لاتخاذ موقف صلب وشجاع تأييدا للمساواة غير المشروطة من أجل التخلي تماما عن 'سيادة الجنس الابيض' . ونحن نمدّ اليهم يد الصداقة المخلصة والتحالف الاخوي" .

واسترسل السود ليلاحظوا ويحذورا من "انه لا يمكن أن يبنى تحالف حقيقي على رمال متحركة من المراوغات والأوهام والانتهازية" .

إن هذا الإحساس بالواقعية والنضج والاحترام المتبادل وبعد النظر لا يزال يتعين تعزيزه وتشجيعه ودعمه بغية ضمان تبلور المبادرات الإيجابية التي تستهدف الإزالة الحقيقية للفصل العنصري عن طريق الحوار .

ومن الدلائل المشجعة للمجتمع الدولي اجتماعات كيب تاون وبريتوريا التي عقدت هذا العام بين المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وقادة الحكومة ، وقد اعتبرها

الطرفان بناءة . وتستهدف المحادثات عن وضع الاساس - الذي لم يتم التوصل إليه بعد - للمفاوضات التي يؤمل أن تشهد زوال الفصل العنصري وظهور جنوب افريقيا الديمقراطية واللاعنصرية والمتحدة عندما تحين تلك الساعة .

لقد أحطنا علما بردّ حزب مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا على الدعوة الموجهة إليه للاشتراك في العملية الجارية . ونحن نعتقد أن هذا الحزب سيجري مشاورات ديمقراطية بين كوادره يواصل بعدها وضع المصالح العليا لجنوب افريقيا على رأس جدول أعماله عندما يعلن موقفه من تلك الدعوة في المؤتمر الذي سيعقده الحزب في نهاية الاسبوع الحالي .

إن تعهد "مبابان" الذي قطعه على نفسه مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بالانضمام إلى المؤتمر الوطني الافريقي في العمل من أجل إقامة المجتمع الديمقراطي المتعدد الاعراق في جنوب افريقيا ليبشر بالخير فيما يتعلق بتهيئة الجو السلمي الذي يؤدي إلى بدء المفاوضات .

أما ما أعلن مؤخرا عن عدم السماح لقادة مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا في الخارج بالحضور للاشتراك في جنازة رئيس الحزب الراحل زيفانيا موتوبنغ فهو أمر أقل ما يقال عنه إنه مؤسف حقا . والواقع أننا نأمل في أن يؤذن لقادة ذلك الحزب الموجودين في الخارج بالاشتراك في المؤتمر الذي سيعقده الحزب في نهاية الاسبوع الحالي والذي سيقرر فيه إمكانية اشتراكه في العملية الجارية صوب المفاوضات ، وإلا فإن رفع الحظر عن ذلك الحزب سيعتبر كأن لم يكن .

وقد أحطنا جميعا علما برفع حالة الطوارئ أخيرا في إقليم ناتال يوم ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ، مما يساعد على تهيئة المناخ اللازم لإحلال السلم ولممارسة النشاط السياسي بحرية كجزء من العملية الضرورية لإزالة العقبات التي تعترض طريق المفاوضات .

ومع هذا فإن العالم لا يزال يركز اهتمامه على العودة غير المشروطة للمنفيين السياسيين الذين يقدر عددهم بما بين ٠٠٠ ٣٠ و ٠٠٠ ٣٠ مواطن . ونرى أنه ينبغي عدم

اجبارهم على طلب تأشيرات للعودة إلى وطنهم كما لو كانوا أجانب ؛ وينبغي الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ؛ وإلغاء جميع القوانين التمييزية والقمعية ؛ والقضاء تدريجيا على مشكلة الاطفال الايتام الذين يملأون الشوارع ومحطات السكك الحديدية نتيجة لأعمال العنف المتصل بالفصل العنصري التي يتعين وضع نهاية حاسمة لها ؛ كما ينبغي إعداد جدول زمني إرشادي متدرج واضح للفترة حتى عام ١٩٩٤ بما يساعد على تخفيف حدة المخاوف والشكوك لدى كل الاطراف المعنية .

فإذ نمضي قدما صوب تفكيك الفصل العنصري ، ما زال يتعين التوصل إلى مرحلة تكفل توقف شعور كل من السود والبيض من مواطني جنوب افريقيا بالريبة في دوافع الفريق الآخر وتشهد انتهاء خوف البيض من السود . ومن المعروف للجميع أن الفصل العنصري يزدهر بانتشار العداء والخوف فهو يرهب الضحايا والسادة على حد سواء .

وما زالت تقع على عاتق هذه الهيئة مسؤولية ضمان اتخاذ النضال ضد الفصل العنصري صورة النضال بين الذين يؤمنون بالحرية والعدالة والسلم والمساواة من ناحية والذين لا يؤمنون بهذه القيم من الناحية الاخرى ، بدلا من أن يكون نضالا يخوضه السود ضد البيض أو العكس بالعكس .

وسيكون من الأمور غير المقبولة واللاأخلاقية ، والتي تكشف عن الاستهتار بالمسؤولية السياسية ، أن يحاول أحد خيانة مبادئ ومقاصد الإعلان التوافقي .

وبصرف النظر عن خيرات جنوب افريقيا الاقتصادية ، ينبغي أن يكون واضحا للخونة والمرائين المحتملين أن التجربة تثبت أنه إذا ما دقت طبول الحرية لم يعد من المستطاع وقفها بسهولة حتى تتحقق الغاية المعلنة .

إننا نكرر تأكيد موقفنا الذي اتخذناه في الدورة الرابعة والاربعين المستأنفة للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع ، والذي مؤداه أن الخيرات الاقتصادية التي منحها الله للمنطقة ينبغي ألا تكون الشغل الشاغل لأي بلد إلى أن تتجلى المواقف الإيجابية من جانب شتى القطاعات السياسية في جنوب افريقيا* .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

فالمفاوضات الحقيقية والجادة التي لم تبدأ بعد والتي ستحدد وحدها مدى عمق التغيير الذي لا رجعة فيه هي التي لا يزال ينتظرها الشرفاء والواقعيون ذو الضمير الحي والفكر السليم . ولا بد من التمييز بين آلام المخاض الذي يسبق الولادة ، وولادة الوليد الجديد أي جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري الديمقراطية والمتحدة واللاعنصرية التي ينبغي إنقاذ مواردها من الاستغلال العشوائي من جانب أولئك الذين تنفتح شهيتهم لالتهام مواردها الاقتصادية والذين دلت أعمالهم وأقوالهم على عدم مبالاتهم بقضية الحرية والعدالة والسلم والمساواة والتحرر .

إن المحور السياسي الحالي بين مانديلا ودي كليرك جدير بالثناء والتشجيع . وعليه ، نحن ندعو من بيدهم مقاليد الأمور في جنوب افريقيا لأن يواصلوا العمل بإخلاص لتهيئة الظروف التي تفضي إلى تمكين كل الأطراف المعنية من ممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف بضمانات كاملة لحقوقها الإنسانية الأساسية .

ومن التضليل ، بل من سوء النية إن يُقال أن الفصل العنصري قد أصبح في هذه المرحلة في خبر كان . إن الفصل العنصري كان ولا يزال هو لب المشكلة : لذلك تبذل المساعي من أجل التفاوض على إزالة الفصل العنصري من جانب كل أبناء جنوب افريقيا المحبين لمثل الديمقراطية والحكم الصالح لكل أبناء جنوب افريقيا ، بغض النظر عن العرق أو اللون أو المعتقدات الدينية أو المكانة الاجتماعية .

وبينما نتخذ الخطوات الاخيرة نحو إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية موحدة غير عنصرية ، التي هي في جوهرها فكرة مسيحية تماما من المنطور الديني ، فلنسترشد بتعاليم الكتاب المقدس الذي يقول : "طوبى للجياع والعطاش إلى البِرّ ، لانهم يُشْبَعُونْ" . وعلى هدي هذه التعاليم ، فإننا إذ نمد يد المساندة والتعاون إلى كل أولئك الذين وقفوا صامدين دائما في وجه مظالم الفصل العنصري ، ندعو هذا الائتلاف من الامم أن يتحرك بثبات لبلوغ ذلك الإشباع بأن يظلوا متضامنين وواقفين صفا واحدا مع اولئك الصناديد الذين خاضوا ، وما زالوا يخوضون ، بشجاعة وبسالة المعركة الاخيرة في حربنا الطويلة ضد الفصل العنصري .

ونحن نتطلع إلى أن تكون الغلبة لكل القيادات المستنيرة في جنوب افريقيا ، يساندها هذا الائتلاف من الامم ، لإيجاد جنوب افريقيا جديدة ديمقراطية حقا بعد إزالة الفصل العنصري .

السيد شوكلا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، حيث أن هذه هي أول فرصة تسنح لي لمخاطبة الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة ، أود أن أبدأ بالإعراب عن تحياتي الشخصية لكم . لقد وجهتهم مداولات هذه الهيئة بمهارة وأناة . وأتمنى لكم النجاح في جهودكم . ويبدو لي أن من المناسب تماما أن ينصب أول بيان أُدلي به هنا على الحالة في جنوب افريقيا ، فهذه مسألة ما فتئت الهند توليها أهمية بالغة .

أود في هذه اللحظة أن اغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن تقدير وفدي للإسهامات القيمة التي قدمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري - بدعم جاد من مركز مناهضة الفصل العنصري - إلى الكفاح الدولي لمناهضة نظام الفصل العنصري المرفوض .

في كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي ، اعتمدت الجمعية الإعلان التاريخي المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . لقد شجع الإعلان شعب جنوب افريقيا في جهوده الرامية إلى تحقيق التحول السلمي في بلده عن طريق استئصال الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري . وحدد الإعلان الظروف الضرورية لتهيئة مناخ مؤات للمفاوضات ، وحدد أيضا المبادئ التوجيهية لإجراء المفاوضات والمبادئ الاساسية التي سيقام عليها النظام الدستوري في جنوب افريقيا الجديدة . وأوصى الإعلان أيضا ببرنامج عمل ، ودعا إلى الالتزام الدقيق به في روح من توافق الآراء الحقيقي . وتكمن أهمية الإعلان في أنه اعتمد بتوافق الآراء . وكانت هذه هي المرة الاولى التي يتعاون فيها المجتمع الدولي بالإجماع لإصدار بيان مضموني عن مسألة الفصل العنصري . لقد أرسل ذلك إلى بريتوريا إشارة واضحة بأن شرط استئصال الفصل العنصري أصبح شرطا معترفا به على الصعيد الدولي .

حدثت تغييرات كثيرة في العالم خلال العام الماضي ، وباتت دوافع التعاون تطفى تدريجيا على مقتضيات المجابهة . وتتداعى الحواجز الآن بين الامم . ومن ثم ، ألا ينبغي أيضا إزالة الحواجز التي أقامها الفصل العنصري بين بني البشر ؟ إنني اعتقد أن هذا الامر هو الذي ينبغي حقا أن يشكل الاساس لتوافق الآراء الدولي المتجدد الآن ضد الفصل العنصري ، ذلك التوافق الذي منحنا إعلان كانون الاول/ديسمبر الماضي .

لقد وقفت بلدان حركة عدم الانحياز في طليعة صفوف الكفاح ضد الفصل العنصري . وكان صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري الذي أقامته حركة عدم الانحياز إجراء ملموسا اتخذته حركة عدم الانحياز بغية توفير المساعدة لاولئك الذين يتحملون وطأة الفصل العنصري . ونحن على ثقة من أن الحركة ستواصل التعبير عن تضامنها مع المضطهدين حتى يتم تفكيك الفصل العنصري . وسيعزز المجتمع الدولي هذا التضامن عن طريق الالتزام ببرنامج العمل الوارد في الإعلان الصادر عن الفصل العنصري بتوافق الآراء .

إن حكومة جنوب افريقيا التي ربما شعرت برياح التغيير ، وأدركت أن الفصل العنصري مفارقة تاريخية ، أقدمت في العام الماضي على اتخاذ بعض الخطوات في الاتجاه الصحيح . وهذه الخطوات تتضمن الإفراج عن السيد نيلسون مانديلا واتخاذ تدابير أخرى . إننا نرحب بهذه التطورات . وما التقدم الذي نشهده الآن إلا نتيجة مباشرة للمقاومة المتزايدة لشعب جنوب افريقيا ، وللضغوط الدولية ، التي جعلت الحزب الحاكم في بريتوريا يدرك أن نظام الفصل العنصري لا يمكن أن يدوم أكثر من ذلك ، وأن التغيير الحقيقي الذي لا رجعة فيه أمر ضروري لإنهاء عزلة هذا البلد عن العالم . وكما ذكرت آنفا ، فإنه حتى إن كانت الانتهازية هي التي تفرض هذه المرونة الجديدة حاليا ، فإن أملنا هو أن تدرك بريتوريا سريعا المظالم ونواحي الإجحاف التي ينطوي عليها نظام الفصل العنصري ، وتعمل على إلغائه بإخلاص . وفي هذا السياق ، تحيط الهند علما بالإعلان الذي تقدمت به حكومة جنوب افريقيا عن نواياها لاستئصال الفصل العنصري وبدء المفاوضات على وضع دستور جديد .

إن الإجراءات التي اتخذتها جنوب افريقيا حتى الآن ، حتى وإن أمكن اعتبارها أعمالا هامة ، لا تفي إلا ببعض الشروط التي حددها إعلان الأمم المتحدة . فالتدابير التي يتعين على جنوب افريقيا اتخاذها لتهيئة مناخ لإجراء مفاوضات مجدية لم تُنفذ بأكملها حتى الآن . ويرد هذا بوضوح في التقرير السنوي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التي خلصت بحق إلى أنه ولئن كانت هناك عملية تغيير تجري الآن في جنوب افريقيا ، فما زال يلزم فعل ما هو أكثر من ذلك بكثير قبل أن يتحقق زوال الفصل العنصري زوالا تاما .

يمكن للمرء أن يطرح على الذين يعتقدون بأن التغيرات التي وقعت في جنوب افريقيا تبرر الاخذ بنهج متساهل ازاء قضية الجزاءات ، السؤالين التاليين : ماذا عن آلاف السجناء السياسيين الذين لا يزالون يذوون في السجون ؟ ماذا عن المحتجزين ، بما فيهم عدد كبير من الاطفال ؟

على الرغم من رفع الحظر عن المنظمات السياسية ورفع الاوامر المقيدة ، فإن ممارسة النشاط السياسي لا تزال مقيدة بمجموعة كبيرة من القوانين التقييدية ، التي تعطي السلطات الحاكمة سلطات واسعة النطاق للحد من حرية التجمع وحظر التجمعات السياسية . وعلى حين أن حالة الطوارئ قد رُفعت ، فإن القوانين القمعية ، مثل قانون الامن الداخلي وقانون السلامة العامة ، لا تزال سارية المفعول ، وسلطات الامن لا تتورع عن استخدام أحكامها . والهياكل المؤسسية للفصل العنصري ، مثل قانون مناطق الجماعات ، وقانون الاراضي ، وقانون تسجيل السكان ، وقانون الدستور الذي أنشئ بموجبه برلمان ذو مجالس ثلاثة مفصولة على أساس عرقي ، وقانون المواطنة في الموطن الاصلي ، لا تزال على حالها ولا تزال تقسم الامة وتطيل معاناة الاكثرية لمنفعة الاقلية .

إن المحادثات بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي قد أسفرت عن بعض النتائج الطيبة . ويحدونا أمل صادق أن تشارك جميع الاطراف في حوار بناء ليتسنى البدء ، في أقرب وقت ممكن ، في مفاوضات بشأن دستور جديد وغير عرقي . ولكننا لا نستطيع في الوقت الراهن إلا أن نتفق مع أمين عام الامم المتحدة في استنتاجه بأن عملية التغيير لا تزال في مرحلة مبكرة وانه لا يزال أمامنا طريق طويل ينبغي قطعه .

إن على حكومة جنوب افريقيا أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتيسير المناقشات السياسية الحرة ، مما يمكن شعب جنوب افريقيا من المشاركة في عملية اعادة هيكلة البلاد . وعليها أيضا أن تزيل بقية أركان الفصل العنصري .

إلى جانب التدابير التشريعية ، هناك حاجة ملحة لتصحيح الاجحاف الاقتصادي الاجتماعي الذي سببه نظام الفصل العنصري . وينبغي بناء جسور الثقة المتبادلة لتحل محل مظاهر التحيز العنصري الموجودة حاليا . وهذه بالفعل هي المهمة ذات الاولوية في

الوقت الذي تعد فيه البلاد نفسها للانتقال إلى الديمقراطية الحديثة انتقالا سلميا متفاوضا عليه .

إن الغالبية العظمى من شعب جنوب افريقيا قد التزمت منذ زمن بعيد بالتغيير السلمي وهي تفضل هذا النهج . ولم تلجأ إلى سبيل التحدي لتلك القوانين الجائرة إلا عندما أغلقت في وجهها الطرائق القانونية للتعبير عن معارضتها لسياسة الفصل العنصري . وقرار المؤتمر الوطني الافريقي تعليق جميع العمليات المسلحة يظهر ثانية تصميم هذه المنظمة على المضي قدما صوب الحل السياسي السلمي . وهذه البادرة تشهد على بعد نظر المؤتمر وتسامحه وحسن نيته . ويتعين على حكومة جنوب افريقيا أن ترد على هذه الثقة بالمثل ، وذلك بالتحرك بسرعة صوب تسوية يتفاوض عليها ، وفقا لما دعا اليه إعلان الامم المتحدة .

إن استمرار العنف في أجزاء من جنوب افريقيا مسألة تثير قلقا جديا . فوفقا لبعض التقديرات ، قتل في ناتال وحدها حتى أيلول/سبتمبر من هذا العام ما يزيد على ٠٠٠ ٤ شخص . وفي الاشهر الاخيرة انتشر العنف خارج ناتال . ومن الواضح أن السبب الرئيسي لهذا العنف المتفشي هو ممارسات وسياسات الفصل العنصري التي تأخذ بها الحكومة . والفصل العنصري كما نعلم جميعا ، يولد العنف . فهو يقسّم الشعب ؛ ويؤدي إلى الكراهية والقسوة . والواقع انه لا يستطيع البقاء إلا من خلال القمع والعنف . إن قوات الأمن بالاضافة إلى جماعات العيون الساهرة وتشكيلات الجناح اليميني المتطرفة ، لا يزال متروكا لها الحبل على الغارب إلى حد بعيد .

والعنف المتفشي قد منع المنظمات السياسية من اعادة بناء هياكلها بكفاءة ، وبالتالي اعاق إلى حد كبير حرية النشاط السياسي . وما لم يكبح العنف ، فإنه قد يشكل تهديدا خطيرا لعملية التغيير الهشة الدائرة الآن . ومن الواضح أن حكومة جنوب افريقيا لم تفعل إلا القليل حتى الآن لانهاء هذا العنف بل إن إجراءاتها أدت في الواقع في حالات كثيرة إلى تفاقم هذا العنف .

وإذا كانت الحكومة صادقة في التزامها بازالة الفصل العنصري واحداث تغيير سلمي ، فإنه يتعين عليها أن تسيطر على القوى التي تستمد بقاءها من بقاء هياكل الفصل العنصري ، والتي لا تزال تعارض عملية التغيير الحالية . ويتعين عليها أن تظهر احتراما للحياة الانسانية وأن تتخذ تدابير عاجلة نهوضا بمسؤولياتها لوقف القتل واستعادة الحالة الطبيعية . ويتعين عليها أن تخلق مناخا للسلم ، يخلو من العنف ، ليتسنى للشعب أن يشارك بحرية في النشاط السياسي تعزيزا لعملية التغيير الذي يتحقق بالتفاوض . لقد أظهر شعب جنوب افريقيا مثابرة ملحوظة في مواجهة صعاب شديدة . وعلى الرغم من التدابير القمعية التي تأخذ بها الشرطة والانشطة الاستفزازية التي تقوم بها جماعات العيون الساهرة ، فإنه لم يتوان في كفاحه من أجل الحرية والمساواة . والتحديات التي يواجهها وليست أقلها تحديات العناصر التي تحاول جاهدة تخريب عملية التحول - تحديات متعددة الجوانب . والحاجة الآنية لشعب جنوب افريقيا هي نبذ حلقة العنف التي عمت البلاد وتحقيق الوحدة - وحدة الهدف والتصميم - على التخلص من نظام الفصل العنصري . فينبغي لجميع القوى الديمقراطية أن تتحد للمشاركة في عملية التفاوض ، لتزيد من زخم التغير السلمي ، ولتسهم في صنع مستقبل جنوب افريقيا الذي يخصها جميعا . وفي هذا الاطار ، نرحب بالاجتماع الاخير بين المجموعات المتناحرة لتشكيل جبهة موحدة للنضال من أجل الحرية والمساواة .

إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية خاصة في ضمان استمرار العملية ، التي ابتدأت ، إلى أن تصل الى نهايتها المنطقية . إن التغيرات التي وقعت ترجع بصورة رئيسية إلى الكفاح الباسل الذي يشنه شعب جنوب افريقيا . وفي نفس الوقت ، فإن هذه التطورات تشكل دليلا على فعالية الضغوط الدولية ، ودليلا على تأثير الرأي العام العالمي على حكومة جنوب افريقيا . هناك الكثير مما يزال ينبغي عمله ، والزخم الذي وُلِّد بصعوبة كبيرة يجب عدم السماح باضعافه ، في وقت أصبح فيه النجاح قريب المنال بعد سنوات من الانتظار الطويل . ومن الضروري استمرار اليقظة والحذر . ويجب ألا يخفت

الضغط الدولي إلى أن يستأصل الفصل العنصري كليا . إن المساندة الدولية للذين يطالبون بالتغيير السلمي في جنوب افريقيا يجب ألا تتزعزع في هذه المرحلة الحاسمة .

واعلان الامم المتحدة ، الذي اعتمد بتوافق الآراء في كانون الاول/ديسمبر الماضي ينص على أنه لا يجوز تخفيف التدابير المفروضة حاليا على جنوب افريقيا إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغير بعيد المدى ولا يمكن الرجوع عنه . يجب المحافظة على توافق الآراء هذا . ويجب على المجتمع الدولي أن لا يخرج عن هذه الوحدة وأن يواصل التصرف على نحو متضافر إلى أن تتم ، أخيرا بل قريبا إزالة الفصل العنصري .

وقد ظهرت كذلك جوانب أخرى لجنوب افريقيا الجديدة وهذه الجوانب تستحق البحث . ومن المأمول أن يتم الإفراج بعد فترة وجيزة عن عدد كبير من السجناء السياسيين ، ومن المتوقع أن يعود عدد كبير من اللاجئين والمبعدين السياسيين في جنوب افريقيا الى بلادهم ، وسيحتاج هؤلاء الاشخاص جميعا الى التوطين . وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر جميع المساعدة الممكنة لتحقيق هذا الهدف ، ولتمكين المنظمات السياسية التي حظرت سابقا من ممارسة نشاطها الكامل في بلادها .

ومافتئت الهند تلتزم التزاما كاملا بالقضية العادلة للشعب المقهور في جنوب افريقيا ، وانطلاقا من هذه الروح استمرت الهند في تقديم الدعم المادي والادبي لهذا الشعب في كفاحه . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد تضامننا المستمر مع شعب جنوب افريقيا في سعيه للقضاء الكامل على الفصل العنصري وإقامة حكم الاغلبية على أساس الاقتراع العام المتساوي القائم على سجلات ناخبين معدة على أساس غير عنصري ، والذي تكفل فيه السرية للناخب في جنوب افريقيا متحدة غير مجزأة .

وفي أوائل هذا العام ، تشرفنا باستقبال السيد نيلسون مانيلا في الهند ومنحنان أعلى جوائزنا المدنية "بهارات رانتا" اعترافا بخدماته للإنسانية وبالروابط الوثيقة التي تجمع بين شعب بلدينا . إن حضوره الى الهند كان رمزا لالتزامنا بقضية الشعب في جنوب افريقيا ، وهي قضية ، أثق في أنها ستحظى بتأييد ودعم جميع أمم العالم التي ستعمل متضافرة الى أن تحقق ثمارها .

السيد أوغسطي (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم يحدث في تاريخ الامم المتحدة أن أدين نظام سياسي مثلما أدين الفصل العنصري . ومنذ البداية أدانت بلادي بقوة الفصل العنصري . وما كان من الممكن أن يحدث خلاف ذلك ، لان تجربة هايتي في القرن الثامن عشر حدثت في سياق مماثل تماما . وبعد أن كسرنا هيمنة تيجان اوروبا على العالم الجديد ، بإعلان الاستقلال في ١ كانون الثاني/يناير ١٨٠٤ ، وضعت هايتي نفسها في خدمة الحرية وحقوق الإنسان والمقهورين .

وكانت هايتي تعرض دائما أي شكل من أشكال الإضرار بوحدة الجنس البشري والتضامن الإنساني وكان هذا هو حجر الأساس في الإجراءات التي تتخذها . ولقد ظل التزامنا التاريخي ثابتا لا يتغير ابتداء بالرغبة العميقة التي أبداها مؤسس الأمة جان جاك ديسالين في الإسراع الى نجدة أشقائه المقيدين بالسلاسل ، وحتى التزامنا الراسخ اليوم في الأمم المتحدة بالوقوف الى جانب ضحايا الفصل العنصري . وساكون خائنا لهذا التقليد إذا لم انضم الى جميع الذين عبروا بقوة في هذه القاعة عن رغبتهم في إحالة هذا النظام المنطوي على مفارقة تاريخية والذي يحط من قدر الإنسانية ، الى صفحات التاريخ الغابر المظلمة .

لن نعود الى سرد أصول النضال الطويل الذي لا نهاية له ، الذي تقنعت فيه البربرية بألف قناع . ومع ذلك تظل بعض المعالم راسخة في عقول الذين تصدمهم أعمال التخريب اللاإنسانية للعنصرية : فهناك شاربفيل وسويتو ، اللتان تتردد أصداؤهما الى ما لا نهاية في الزمان والمكان . وهناك أسماء تسمو فوق النسيان في المقابر الجماعية ، ولا تموت مثل اسم "ستيف بيكو" .

وبإيجاز ، لقد عرف الشعب الأسود في جنوب افريقيا الموت بالحديد والنار . وبلغت محرقته أعلى درجات الرعب ، ولاتزال مستمرة حتى الآن . فهل أصبح تكرار الجريمة كل يوم عملا يجعلنا نغفله بوصفه شيئا صار مألوفا ؟

إن المواساة ستأتي من الأمم المتحدة ، وسيستجيب العالم أخيرا بعد أن أغمض العين زمنا طويلا . وسيرد المجتمع الدولي على موجة العنف بسيل عريض من القرارات وستقف قوة القانون في مواجهة القوة الغاشمة التي توجه ضد جنس بأكمله .

وهنا تجدر الإشارة الى بعض التواريخ الحاسمة ؛ اجتماع مجلس الأمن في عام ١٩٦٠ عقب مذبحة شاربفيل ؛ وإنشاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في عام ١٩٦٢ ؛ وفرض حظر طوعي على تصدير الأسلحة الى جنوب افريقيا في عام ١٩٦٣ ؛ وتشديد مجلس الأمن للحظر على توريد الأسلحة في عام ١٩٧٠ ، بالإضافة الى حظر جميع الاستثمارات والمعونات الفنية وأي نوع آخر من أنواع التعاون الاقتصادي مع نظام بريتوريا ،

واعتراف مجلس الامن في عام ١٩٧٣ بشرعية النضال ضد الفصل العنصري . ومنذ ذلك الحين مافتئ مجلس الامن والجمعية العامة يتباريان ببراعة في وضع التدابير لعزل جنوب افريقيا ، ووصل الامر الى الذروة في عام ١٩٨١ بعقد المؤتمر الدولي في باريس في أيار/مايو من ذلك العالم ، وبالاستناد الى الفصل السابع من الميثاق . فبعد مرور كل هذه السنوات ، وصدور كل هذه القرارات أصبح فرض الجزاءات ضد النظام العنصري في نهاية المطاف حقيقة واقعة . وأعلنت الجمعية أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية وأن القضاء الكامل على الفصل العنصري هو الشرط الاساسي لرفع الحظر المفروض على جنوب افريقيا . لقد أحكم الخناق ، ولكن بريتوريا لم تسلم . بل بدا أنه لا سبيل الى التغلب على تصلب الفصل العنصري ومؤيديه ، الذي عيل به صبر الذين يقفون في صف القانون والميثاق .

والى جانب جميع المداولات والمشاورات والبيانات التي تنعكس في وثائق الامم المتحدة ، لايزال شعب جنوب افريقيا الباسل ، الذي امسك دوما بزمام مقدراته ، ماضيا في كفاحه ، فالحرية لابد أن تؤخذ ، والطريق اليها يتراوح بين مظاهرات الاحتجاج والإضرابات وأعمال التحدي والعصيان المدلي حتى الكفاح المسلح . إن ذلك الشعب المقدام أعاد بتضحياته الخارقة ، كتابة تاريخه الذي سطرت كل صفحة من صفحاته بدم شهدائه . وله أن يفخر ما بقي بالمجد الذي ناله لشجاعته ، وصموده ، وعزيمته الصلبة في مقاومة مضطهديه .

إن قائمة الملتزمين لا تكتمل دون ذكر المنظمات غير الحكومية ، والاتحادات والجمعيات التي تندد في جميع أنحاء العالم ، في الساحات الجامعية ، وفي المعابد ، والكنائس ، بسياسة بريتوريا العنصرية وبشركائها والمتواطئين معها الذين يساندونها في الخفاء . وإن وفدي ليقدر أعظم التقدير المبادرات الذكية والبارعة والحازمة التي اضطلع بها هؤلاء الملتزمون لإبقاء آثام الفصل العنصري ماثلة في ضمائر وأذهان مجتمعاتهم .

وماذا عسانا نقول عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التي مابرحت تشجع عمل المنظمات والمجموعات سالفة الذكر وتسانده ؟ إنها تشكل مع مركز مناهضة الفصل العنصري الاداة الرئيسية في مكافحة تلك الآفة . فحيثما هب أحد لإدانة الفصل العنصري ، وتكون حاضرة ، تنظم ، وتدير الحلقات الدراسية ، والمؤتمرات ، وحلقات العمل ، وتساعد ، في حدود إمكاناتها ، حركات مناهضة الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا وخارجها . فبفضل مساعيها الدؤوبة تم تدعيم مقاطعة الفصل العنصري في العديد من مجالات النشاط الإنساني وبخاصة المجالان الثقافي والرياضي . وهي تشير في تقريرها (A/45/22) ، المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ الى الموقف الراسخ الذي تنتهجه اللجنة الاوليمبية الدولية والمتمثل في اشتراط القضاء على الفصل العنصري كي يمكن النظر في ضم جنوب افريقيا الى عضويتها والمؤتمر الدولي للكريكيت يتخذ موقفا مماثلا . كما أن الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي الرابع لمناهضة الفصل

العنصري في الالعاب الرياضية الذي عقد في ستكهولم في الفترة من ٤ الى ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ يؤكد استمرار المقاطعة حتى يقرر الممثلون الاصلاء لشعب جنوب افريقيا أن عملية الانتقال الجارية عملية جذرية ولا رجعة فيها ، ويطلبوا رسميا رفع الجزاءات .

فهل عملية الانتقال ، التي يرد ذكرها عند الحديث عن الحالة في جنوب افريقيا ، تسير بحق على ما يرام ؟ وهل هي بالفعل عملية لا رجعة فيها ؟ إن المستقبل وحده هو الذي يحمل الإجابة . بيد أنه يجدر بنا أن نقر بأن السماء التي كانت حتى عهد قريب ملبدة بالغيوم مثل جحيم دانتي قد بدأت تصفو .

إن رفع حالة الطوارئ ، والحظر الذي كان مفروضا على المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، وسائر التنظيمات السياسية كان إيذانا من الانفراج بلغ أوجه باطلاق سراح سجين السجناء نيلسون مانديلا ، الذي تتجسد في شخصه أسمى معاني المقاومة ، في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وفي الشهر التالي ، نالت ناميبيا استقلالها . وبدا المناخ وكأنه مفضي الى الحوار ، والتفاوض ، والى حلول عهد سياسي جديد ، حسبما يتوخى إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السادسة عشرة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ثم تم التوصل الى اتفاق بشأن مسألة الإفراج عن السجناء السياسيين ، في "غروت شور" في الفترة من ٢ الى ٦ أيار/مايو ١٩٩٠ ، كما أن مضبطة الاجتماع الذي عقد في بريتوريا في ٦ آب/أغسطس من السنة الحالية ، تتضمن في جملة أمور ، تنازلا كبيرا ، ألا وهو إعلان المؤتمر الوطني الافريقي تعليق الكفاح المسلح .

ومن ثم ، كانت شواهد الحال تنبئ بتوافر إمكانيات طيبة للتوصل الى تسوية تفاوضية للصراع في جنوب افريقيا ولكن الافق لن يلبث أن يكفهر من جديد عندما اجتاح العنف فيما بين السود ، عددا كبيرا من البلدات ، مما أطلق يد الشرطة في القمع الوحشي ، المتحامل . ولئن كان من غير الممكن التثبت على وجه اليقين من اليد الخفية وراء تصعيد الاشتباكات بين طوائف السود ، فإن بواعث تلك الاستراتيجية الازلية ليست محل أي شك وهي : فرّق تسد أو اضعف خصمك القوي كي تصبح لك الكلمة العليا .

وليس هذا من قبيل التهكنات . فقوات الأمن المنتشرة في مناطق الغليان لم تكن مستقيمة المسلك مما حمل حكومة جنوب افريقيا على تعيين لجان مستقلة للتحقيق في السلوك الاستفزازي لتلك القوات . ويقول الأمين العام في تقريره المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ إن :

"لجنة هارمر [تعكف حاليا] على التحقيق فيما تتهم به قوة دفاع جنوب افريقيا من أنها تستخدم كتائب القتل ضد مناهضي الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا وخارجها . وتقوم لجنة هيمسترا للتحقيق . بدورها ، بالنظر في الادعاءات القائلة بأن مجلس مدينة جوهانسبرج يدير شبكة تجسس موجهة ضد مناهضي الفصل العنصري" . (A/45/550 ، الفقرة ٦)

وجاء أيضا ، في التقرير ذاته أنه :

"في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أصدرت لجنة يرأسها القاضي ر. ج. غولدستون تقريرها الذي انتقدت فيه بشدة الطريقة غير المنضبطة والعدوانية التي تصدت بها الشرطة للاضطرابات في سيبوكنغ في آذار/مارس ١٩٩٠ ، وبعد ذلك ، للعنف الذي اندلع في الضواحي الواقعة غرب وشرق جوهانسبرغ والذي نتج عنه مقتل أكثر من ٥٠٠ شخص وإصابة مئات آخرين بجراح" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٧)

وأشد مدعاة للانزعاج ذلك التزايد في التصريحات والتصرفات الفاشية من جانب اليمين المتطرف في جنوب افريقيا الذي لم يتورع ، خلال مظاهرة حول نصب فورتريكو التذكاري ، عن إعلان اعتزامه تشكيل جيش في بريتوريا قوامه ٣٠ ألف رجل بغية "حماية ممتلكات البيض ، ونسائهم وأطفالهم من السود" . إنهم يدعون صراحة الى العنف ، ويمارسونه عمليا عند الاقتضاء وللتثبت من ذلك يجدر الاطلاع على تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الزاخر بالتفاصيل في هذا الصدد .

ومما يزيدنا قلقا - فضلا عن هذه التطورات التي أقل ما يقال عنها هو أنها تعرض عملية الانتقال الجارية للخطر - أن نلاحظ أن رياح الإصلاح لم تمس الهياكل

المؤسسة للفصل العنصري . فقانون تسجيل السكان رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٠ الذي يحدد هوية أبناء جنوب افريقيا منذ مولدهم وفقا لتصنيف عنصري ؛ وقانون أرض المولد لسنة ١٩١٣ الذي يكرس مبدأ العزل الإقليمي ؛ وقانون مناطق الجماعات لسنة ١٩٥٠ الذي بمقتضاه تخصص المناطق للإسكان أو التعليم أو التنمية الصناعية بناء على اعتبارات تتعلق بالعنصر وحده - كل دعائم الفصل العنصري هذه مازالت على حد تعبير تقرير الامين العام "قائمة ومستمرة في إثارة الاضطراب في حياة الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا" . (المرجع نفسه الفقرة ٨)

وفي الواقع بينما تطلق الحكومة سراح السجناء ، مازال استمرار وجود التدابير واللوائح التمييزية يسهل الاعتقالات السياسية الجديدة ، ويفرض حدودا خطيرة على التعبير عن إرادة الجماهير في مجتمعات السود . وفي نهاية الامر ، فإن المؤشرات الاجتماعية والسياسية ليست جميعها إيجابية . وفي ظل هذه الظروف ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي توخي الحذر . ولا يمكن أن يكون هناك تخفيف للجزاءات خلافا لما تدعو اليه بعض الاطراف المهتمة بالامر ، والتي هي أحرص على استعادة مركز بلدانها في اسواق جنوب افريقيا ، أو على تحقيق صفقات تجارية أوفر ربحا ، منها على المساهمة في إقرار سيادة حقوق الإنسان وميثاق الامم المتحدة .

ولا يمكن على اي حال أن يكون تطبيق هذه المبادئ انتقائيا ، ولا يمكن من باب أولى تكييفها بحيث تتمشى مع المصالح . وأولا وقبل كل شيء ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أن عملية التحرير البطيئة الجارية إنما نجمت عن الضغوط الرأسية والافقية من الشمال والجنوب والشرق والغرب ، ومن القطاعين الخاص والعام .

وإن تلاقي الكفاح المسلح ، والتمرد الداخلي ، والتعبئة على الصعيد الدولي ، وسياسة الجزاءات التي تطبقها الامم المتحدة قد أسهمت كلها في هذه العملية . وقد كان لهذه الجوانب في مجموعها تاثير حاسم ، وعزز كل جانب منها فاعلية الجوانب الاخرى . وفيما عدا النضال المسلح ، فإن تحييد أي من هذه الجوانب لابد وأن يؤدي الى إضعاف هذا التاثير والى تاخير إقامة المجتمع الديمقراطي اللاعنصري الموحد .

ويؤيد وفد بلادي التوصيات التي أصدرها وزراء خارجية دول خط المواجهة وبلدان الشمال الاوروبي في اجتماعهم الثالث في أوسلو في ١٣ و ١٤ أيار/مايو والتي يتضمنها تقرير الامين العام (A/45/637) وهي تدعو الى :

"(أ) مواصلة الضغط على حكومة جنوب افريقيا ، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية المالية ، لحين حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها لإنهاء الفصل العنصري ؛"

"(ب) وفي هذا الصدد ، العمل أيضا على توفير دعم حاسم للإبقاء على حظر الاسلحة ضد جنوب افريقيا" . (A/45/637 ، الصفحات ١٩-٢٠ ، الفقرة ٩)

وأوصى الوزراء أيضا بتقرير برنامج تعبئة المجتمع الدولي ضد الفصل العنصري ، وبخاصة من خلال البرامج الإذاعية الموجهة الى جميع البلدان التي يلزم فيها تعزيز الوعي بهذه المسألة .

وينبغي أن نخوض النضال بثبات ودون هوادة على جميع الجبهات حتى نقضي تماما على المركب العسكري - النفساني للفصل العنصري .

السيد أوكيو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الساحة الدولية السياسية لاتزال تشهد تطورات مشجعة وإيجابية في إطار البحث عن تسوية سلمية للنزاعات الإقليمية والعالمية ، وقد شهدت السنوات الاخيرة حل نزاعات وصراعات طال أمدها . ونجم هذا التقدم الى حد كبير عن التفاؤل والإيمان المتجددين بأهمية الامم المتحدة ودورها . إن هذه المنظمة ، التي يعد مبدأها الاساسي الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، قد سعت دوما الى التدليل على تفوق المفاوضات والوساطة على المواجهة في مجال العلاقات الدولية ، وإن النجاح المتزايد في القبول العالمي لهذه العملية يرجع الى حد كبير الى القيادة الفعالة والممتازة للامين العام الحالي لمنظمتنا .

ورغم التقدم الذي أحرزته الامم المتحدة خلال فترة العام الماضي أو نحو ذلك ، مازال الفصل العنصري يمثل جريمة ضد الإنسانية . وإن الدعائم التي يقوم عليها الفصل العنصري لم تمس ، فعلى حد قول السيد مانديلا :

"إن مجرد حدوث جريمة الفصل العنصري سيبقى الى الابد وصمة لا تمحى من تاريخ البشرية . والاجيال المقبلة ستتساءل بالتأكيد : ما هو الخطأ الذي ارتكب ومكن لنظام الفصل العنصري من أن يوطد أركانه بعد اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ؟ وسيظل هناك اتهام قائم الى الابد وتحد لجميع الرجال والنساء ذوي الضمير الحي ، لان الامر قد تطلب كل هذا الوقت الطويل قبل أن ننهض جميعا معلنين عن نفاذ صبرنا إزاء ذلك" . (A/44/960 ، الصفحات ١٣٥-١٣٦)

وبالرغم من بعض التغيرات السياسية التي حدثت مؤخرا في جنوب افريقيا ، هناك العديد من أوجه التمييز العنصري التي مازالت قائمة . إن قوانين الفصل العنصري وسياساته مازالت في حيز التنفيذ . فالتمييز العنصري والفصل العنصري اللذان يجيزهما القانون مازالا موضع ممارسة واسعة النطاق . وعلى سبيل المثال فإن قانون مناطق المجموعات لعام ١٩٥٠ الذي قسم شعب جنوب افريقيا الى ثلاث مجموعات - البيض والاصليين والملونين - مازال ساريا . إن قانون المواطنة للسكان الاصليين الصادر في ١٩٧٠ يجعل كل أسود في جنوب افريقيا مواطنا ينتمي الى أحد أوطان السود (البانتوستانات) بغض النظر عن مكان إقامته الفعلية ، ويستبعده بالتالي من المشاركة بصورة فعلية في الحياة السياسية والاقتصادية . وهذا القانون لايزال ساريا . والعديد من المرافق العامة الاساسية مثل المدارس ، والمساكن ، ومحطات الحافلات ، والكثير غيرها ، مازالت تخضع للتفرقة العنصرية بالرغم من بعض التغيرات المظهرية التي أجراها النظام العنصري ، إن أغلبية السكان السود في جنوب افريقيا مازالوا محرومين من حقهم في التصويت . وبالتالي ، فإنه من الواضح تماما أن نظام الفصل العنصري مازال قائما .

إن الاستنتاج الذي يمكن أن نستخلصه من هذه الملاحظات واضح . فما من شيء حدث حتى الآن في جنوب افريقيا يدعو الى إعادة النظر في المواقف التي اتخذتها هذه المنظمة في الماضي في نضالها ضد الفصل العنصري .

ومن ثم ، فإن وفد كينيا ، يحث بشدة على الاقتناع عن التخفيف من التدابير القائمة وينبغي أن تستمر الجزاءات التي فرضتها الامم المتحدة والحكومات المنفردة . وعلى الامم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لكي تحتفظ بالوحدة التي حققتها عندما أصدرت في دورة استثنائية إعلانها الخاص بجنوب افريقيا في كانون الاول/ديسمبر الماضي* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيلوفتش (يوغوسلافيا) .

هذا هو موقف كينيا كما حدده الرئيس دانيال أراب موي حينما ذكر بوضوح أن كينيا لن ترفع الجزاءات الاقتصادية المطبقة ضد جنوب افريقيا الى أن يوافق المجتمع الدولي على ذلك .

إن سياسات الفصل العنصري البغيضة هي السبب الرئيسي للصراع الدائر في جنوب افريقيا . والفصل العنصري يشكل خطرا بالغا على السلم والأمن الإقليميين والدوليين . وابتداء من عام ١٩٨٦ ، أجريت بعض الإصلاحات المحدودة ، في مناخ يتسم باستمرار العنف والقمع . وعلى سبيل المثال ، ألغيت "قوانين المرور" ، وأطلق سراح نيلسون مانديلا وعدد قليل من السجناء السياسيين ؛ وتم الاعتراف بشرعية الاحزاب السياسية ، ووافق نظام البيض على التفاوض مع المؤتمر الوطني الافريقي بشأن التغييرات . بيد أن هذه التغييرات لاتزال أقل كثيرا من توقعات الاغلبية في جنوب افريقيا ، تلك الاغلبية التي عانت أشد المعاناة من فظائع الفصل العنصري في الماضي .

وتدعو الحاجة الى التعجيل بالتغييرات ؛ وعلى حكومة جنوب افريقيا أن تسرع الخطى ؛ فالأمر قد لا يحتمل انتظار الغد . إن شعب جنوب افريقيا يتوق الى التغيير ، أي التغيير الديمقراطي الذي يمكنه من تحقيق إمكانياته . كما يتوق الى التمتع بحقوقه الإنسانية ، وبكرامته وعزة نفسه وعلام تجزئيته وبحقه في اختيار مصيرة بنفسه .

ويرى وفد بلادي أن من السابق لأوانه تخفيف الجزاءات في هذه المرحلة ، نظرا لما ينطوي عليه ذلك من دلالة مضللة قد تجهض عملية المفاوضات التي لم تكد تبدأ . وكما جاء في إعلان هراري ، فإن الجزاءات وغيرها من الضغوط المفروضة على نظام الفصل العنصري ينبغي أن تستمر الى أن يصبح التغيير راسخا بجلاء ولا يمكن عكس اتجاهه ، ومتسما بطبيعة لا عنصرية . وعندئذ سينشأ مجتمع ديمقراطي موحد في جنوب افريقيا .

ومما يدعو الى الأسف ، مع ذلك ، أن العملية الرامية الى إزالة نظام الفصل العنصري تبدو مهددة بسبب تصاعد العنف بين منظمات السود المتنافسة في جنوب افريقيا . وهذا الوضع لا يؤدي سوى الى تحويل الانظار عن الكفاح الاساسي ضد العدو المشترك . إن العنف الذي يودي بحياة السود في البلدات ينبغي أن تتصدى له قيادة

سوداء تتحد في الهدف وتلتزم التزاما قاطعا بتحقيق جنوب افريقيا الجديدة التي نصبو الى قيامها جميعا . إن جنوب افريقيا الجديدة لا يمكن أن تتحقق بحمامات دم الابرياء وبالاسلحة البدائية للقبلية والتحزب السياسي وبالاعمال الإجرامية . إن وفد بلادي يحيي الجهود المبذولة لتسوية هذه المشاكل . وتود كينيا أن تشيد بالمسؤولين عن هذه الجهود وأن تحثهم على تكثيف جهودهم . كما ترحب كينيا بما أعلن مؤخرا عن إلغاء حالة الطوارئ في مقاطعة ناتال . وهذا الإجراء سيسهم إسهاما كبيرا في استكمال الجهود المبذولة لإنهاء القتال الطائفي الذي أدى الى تفاقم الوضع في ذلك البلد .

وقبل أن أختتم بياني في هذه المناقشة ، يود وفدي أن يؤكد من جديد ما يلي : أولا ، أن الجزاءات وحدها ستظل الوسيلة القادرة على توفير الحافز وقوة الدفع اللازمتين لاستمرار المفاوضات بشأن مستقبل جنوب افريقيا ؛ ثانيا ، إن على حكومة جنوب افريقيا أن تلغي فورا بعض القوانين مثل قانون تسجيل السكان ، وقانون الارض ، وقانون مناطق الجماعات ، وقانون تعليم السكان الاصليين (البانتو) ، والنظام البرلماني ذي المجالس الثلاثة ، وغير ذلك من التدابير التمييزية السارية في جنوب افريقيا ؛ ثالثا ، أن على جميع القوى التقدمية والديمقراطية في جنوب افريقيا أن تتحرك على وجه السرعة لوضع حد للعنف الذي يهدد بتقويض الحملة الرامية الى القضاء التام على الفصل العنصري ؛ رابعا ، أن البيض بإزالتهم الفصل العنصري سيؤمنون مستقبلهم هم في جنوب افريقيا التي لا مفر من تحولها الى دولة ديمقراطية .

السيد يو منجيا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : ظلت سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، لسنوات عدة ، بندا رئيسيا من بنود جدول أعمال الجمعية العامة . وهذا العام ، تجري المداولات المتعلقة ببند جدول الاعمال هذا في ظل وضع جديد .

أولا ، منذ دورة الجمعية العامة الماضية ، شهد الوضع في جنوب افريقيا تغييرات إيجابية . فأخيرا نال شعب ناميبيا استقلاله ، بعد كفاح مستمر ، وأصبحت ناميبيا دولة عضوا في الامم المتحدة . وهذا حدث تاريخي كان له ، وسيظل ، تأثير إيجابي على السلم والاستقرار في افريقيا .

ثانيا ، اعتمدت لجنة الجمعية العامة بتوافق الآراء ، في دورتها الاستثنائية المعقودة في العام الماضي ، الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، والذي يتضمن أسسا وبرنامج عمل ومبادئ توجيهية لعملية المفاوضات التي يتعين إجراؤها لتحقيق تسوية سلمية لمسألة جنوب افريقيا . وفي ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، قدم الأمين العام تقريرا عن تنفيذ الإعلان . وفي أيلول/سبتمبر ، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء قرارا بشأن تنفيذ الإعلان ، ودعت الى التنفيذ الفوري لكل أحكامه . وكل ذلك سيسهم بدور كبير في تسوية مسألة جنوب افريقيا .

إن وفد الصين يولي أهمية لمداولات الجمعية العامة بشأن بند جدول الاعمال هذا . وفي الدورة الرابعة والاربعين المستأنفة للجمعية العامة ، هذا العام ، ألقى وفد الصين بيانا عن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري في جنوب افريقيا ، الذي اعتمد في العام الماضي . وأود اليوم أن أبين موقفنا من جديد* .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وقد تسببت سياسات الفصل العنصري ، التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا منذ زمن طويل ، في معاناة تجل عن الوصف لجماهير الشعب الاسود العريضة في جنوب افريقيا ، وقوبلت بإدانة قوية ومعارضة شديدة من جانب المجتمع الدولي . وخاض شعب جنوب افريقيا نضالا لا يلين ، وقدمت الامم المتحدة أيضا إسهامات هامة من أجل القضاء على الفصل العنصري . ومنذ الدورة الماضية للجمعية العامة ، أُجبرت سلطات جنوب افريقيا بفعل الضغط الداخلي والخارجي ، على اتخاذ تدابير إيجابية داخل البلاد . ونحن نرحب بتلك الاجراءات ، ونأمل أن تؤدي هذه التغيرات في جنوب افريقيا إلى القضاء النهائي على نظام الفصل العنصري . ويقول الاعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة في العام الماضي إننا :

"نشجع شعب جنوب افريقيا ، كجزء من كفاحه المشروع ، على ضم صفوفه للتفاوض بهدف إنهاء نظام الفصل العنصري والاتفاق على جميع التدابير اللازمة لتحويل بلده إلى مجتمع دميقراطي لا عنصري . ونؤيد الموقف الذي تتخذه أغلبية الشعب في جنوب افريقيا ومؤداه أن هذه الاهداف ، وليس تعديل أو إصلاح نظام الفصل العنصري ، هي التي ينبغي أن تكون القصد من المفاوضات ."

(القرار دإ - ١/١٦)

ومازلنا بحاجة ، لكي نحقق هذه الاهداف المشار إليها ، أن ننجز مهام شاقة وأن نبذل جهودا ضخمة . ويتعين على سلطات جنوب افريقيا القضاء على نظام الفصل العنصري من خلال المفاوضات السياسية ، واستئصال الشرور الخطيرة مثل الاضطرابات والمظالم الاجتماعية المتولدة عن طول بقاء نظام الفصل العنصري .

ويكمن مفتاح الحل لمشاكل جنوب افريقيا والجنوب الافريقي في القضاء التام على نظام الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا جديدة موحدة وديمقراطية وعادلة . وبهذه الطريقة وحدها ، يمكن أن يتحقق السلم والاستقرار في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي . وبالرغم من بعض التطورات الايجابية في الوقت الحاضر في جنوب افريقيا ، فإن التغيير الجوهري لم يحدث بعد . وقد أشار الامين العام في تصديره لتقريره ، إلى

أن سلطات جنوب افريقيا مازالت بحاجة إلى اتخاذ تدابير هامة أخرى . وفي ضوء هذه الظروف ، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي الضغط على سلطات جنوب افريقيا ، وأن يقدم الدعم القوي لشعب جنوب افريقيا في نضاله ضد الفصل العنصري ، وأن يحث سلطات جنوب افريقيا على إنجاز وعودها بجدية وصدق ، وأن تتخذ بأسرع ما يمكن إجراءات عملية للقضاء على الفصل العنصري .

ويدعو القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر من هذا العام ، المجتمع الدولي ألا يخفف من تدابيره الحالية الرامية إلى تشجيع نظام جنوب افريقيا على استئصال الفصل العنصري حتى تظهر دلائل واضحة على حدوث تغيير جذري لا يمكن عكس اتجاهه . وعلى المجتمع الدولي أن يواصل النضال من أجل تحقيق هذه التغيرات الجذرية التي لا يمكن الرجوع عنها ، ومن أجل القضاء النهائي على نظام الفصل العنصري .

وقد أولت الصين على الدوام اهتماما شديدا للتطورات والتغيرات الجارية في الجنوب الافريقي ، كما عارضت نظام الفصل العنصري الذي تتبعه حكومة جنوب افريقيا وأدانته باستمرار ، وساندت شعب جنوب افريقيا في كفاحه العادل . فسواء في الامم المتحدة أو في غيرها من المنظمات الدولية ، ناصرت الصين العدل بثبات ، ودافعت عن المصالح الأساسية لجماهير الشعب الاسود العريضة في جنوب افريقيا ، وأيدت الاقتراحات السلمية التي قدمتها البلدان الافريقية الرامية إلى تسوية مسألة جنوب افريقيا . ونحن نحيي المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين وسائر المنظمات الاخرى المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا لجهودهم البطولية . ونقدر الجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان الافريقية ، ولاسيما بلدان خط المواجهة ، من أجل تسوية مشكلة جنوب افريقيا . وفي ظل التغييرات الحالية الجارية في الحالة الدولية ، ستواصل الصين ، كما فعلت دائما ، تأييد شعب جنوب افريقيا في نضاله من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري .

السيد اردينشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مضى عام منذ أن اعتمدت الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة الاعلان التاريخي

المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، ونحن بحاجة إلى تقييم الانجازات التي تحققت وإلى أن نخطط لاتخاذ مزيد من التدابير لإعطاء قوة دفع للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في الكفاح ضد السياسات والممارسات اللاانسانية لهذا النظام .

ويعبّر الاعلان الذي اعتُمد بتوافق الآراء بوضوح عن عزم المجتمع الدولي الصادق على إيجاد نهاية سريعة لنظام الفصل العنصري بالسبل السلمية . ويشكل هذا العزم ظاهرة جديدة تأثرت بالتغيرات التاريخية التي حدثت في الموقف العالمي ، ومن المقدر لها أن تسهم في التحرك نحو عصر جديد .

ويحدد الاعلان الشروط الاساسية التي ينبغي توافرها لإيجاد مناخ موات للقضاء على الفصل العنصري سلميا وتحويل جنوب افريقيا إلى مجتمع سلمي ديمقراطي لا عرقي . ولتحقيق ذلك الهدف ، يدعو الاعلان حكومة جنوب افريقيا إلى اتخاذ عدد من التدابير المحددة تشمل ، ضمن اشياء اخرى ، الافراج عن جميع السجناء السياسيين ، ورفع جميع انواع الحظر وجميع القيود المفروضة على المنظمات التي تخضع للحظر والتقييد ، ووقف جميع المحاكمات والاعدامات السياسية ، وإنهاء حالة الطوارئ ، واخيرا وليس آخرا ، إلغاء جميع التشريعات القمعية . وهذه التدابير تعتبر شروطا مسبقة ضرورية للبدء في مفاوضات بين الحكومة وبين القوى التي تمثل التصميم والارادة الديمقراطية لشعب جنوب افريقيا ، وخاصة المؤتمر الوطني الافريقي .

وخلال العام الماضي ، حدثت عدة تطورات طيبة في الجنوب الافريقي . فالرياح المنعشة التي اتت بتغييرات عظيمة لم تخطئ طريقها إلى المنطقة . فقد حصلت ناميبيا على استقلالها ، وبذا أُزيلت من فوق تراب افريقيا آخر المواقع الاستعمارية الكريهة ، ونحن واثقون من أن الجهود التي يبذلها شعب وحكومة ناميبيا لبناء مجتمع حر وديمقراطي ستكون لها آثار هامة في النضال من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وستعزز النضال ضد ذلك النظام .

وفي جنوب افريقيا ذاتها ، تجرى تطورات وتغييرات مشجعة كان من المستحيل التفكير في حدوثها منذ سنوات قليلة مضت . وفي هذا الصدد ، فإننا نرحب بالمحادثات التي بدأت بين المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا ، ونعلق أهمية كبيرة على تلك المحادثات . ونعتقد أن تلك المحادثات سوف تساعد على تمهيد الطريق ، كما تشيع ، وهو الاهم ، جوا ضروريا من المصداقية والثقة للدخول في مفاوضات جادة تؤتي فيما نأمل الثمار المرجوة . ولهذا فإننا نشارك في الرأي القائل بأن المحادثات تشكل منطلقا وإنها تمهد الطريق نحو القضاء السلمي على نظام الفصل العنصري .

كما نثني أيضا على التدابير المشجعة التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا برئاسة السيد دي كليرك والتي تسهم في سبيل التفاوض على المستقبل السياسي لجنوب افريقيا . كما رُفع الحظر عن نشاط المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من المنظمات السياسية الاخرى ، وأُطلق سراح كثير من السجناء السياسيين ، ومنهم نيلسون مانديلا ، ابن افريقيا العظيم ، الذي كان لنا شرف الترحيب به في هذه القاعة في حزيران/يونيه الماضي .

ويؤيد وفدي وجهة النظر القائلة بأن العملية الايجابية التي تجرى في جنوب افريقيا لاتزال في مرحلة أولى هشة وانها تواجه صعوبات وتحديات عديدة . ونود أن نشير إلى أن التدابير المتخذة من قبل حكومة جنوب افريقيا ليست فعالة بما فيه الكفاية لفك قيود الفصل العنصري القائمة حتى الآن . ومازالت القوانين والقواعد والانظمة التمييزية والقمعية ترمخ الحواجز الماثلة في طريق القضاء الكلي على الفصل العنصري ، وتضفي عليها الشرعية .

ويتضح من ذلك أن هناك شوطا طويلا لابد أن نقطعه قبل أن يتحقق التنفيذ الكامل للشروط المنصوص عليها في إعلان كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وهنا أود أن أشير الى تقرير الامين العام المقدم إلى الدورة الرابعة والاربعين المستأنفة للجمعية العامة والذي يذكر أن من التدابير الخمسة التي يطالب الاعلان حكومة جنوب افريقيا بتنفيذها لم ينفذ بالكامل إلا شرط واحد يتعلق برفع الحظر عن الاحزاب والحركات السياسية .

وللاسف ، فان الحالة ، على ما يبدو ، لم تشهد أي تغيير منذ ذلك الحين . وعلى سبيل المثال ، لاتزال السلطات في جنوب افريقيا تمنع عودة السجناء والمنفيين السياسيين إلى جنوب افريقيا وتعيق اشتراكهم في الانشطة السياسية في البلد . وهذه حالة خطيرة تظهر أن السلطات في جنوب افريقيا لاتزال تتردد وتماطل في تقوية عملية الإدماج بحيث تصبح حتمية لا رجعة عنها . وليس بالامكان بعد ممارسة الانشطة السياسية بحرية كاملة ، كما أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تؤثر على السكان السود لم تعالج حتى الآن .

وباختصار ، مازلنا بعيدين عن تنفيذ الاهداف الاساسية للاعلان ، بما في ذلك الخطوط التوجيهية المنصوص عليها في الفقرة ٨ فيما يتعلق باليات وضع دستور جديد ، ناهيك عن إقرار مبادئ الدستور نفسه . ونود أن نشاطر المجتمع الدولي وأصدقاءنا الافريقيين قلقهم إزاء هذه الحالة .

ويشاطر شعب منغوليا قلق المجتمع الدولي ازاء اندلاع العنف في مدن السود في جنوب افريقيا . فان هذا الحدث المؤسف يعوق عملية الاصلاح ولا يخدم سوى أهداف القوى المصممة على عرقلة هذه العملية .

ويندد وفدي بالدور المنسوب إلى قوات الامن في جنوب افريقيا انها قامت به خلسة في إشارة الشغب . وفي هذا الصدد ، نحث السلطات في جنوب افريقيا على اتخاذ تدابير فعالة فورا لوقف الاضطرابات الدامية وضمان التزام قوات الامن والشرطة موقف الحياد . ومن ناحية أخرى ، أقول بتواضع إن ضبط النفس المتبادل والتوفيق والتضامن والتعاون فيما بين كل الحركات الحقيقية المناهضة للفصل العنصري والمنادية بالديمقراطية في جنوب افريقيا لابد وأن يكون الركيزة التي تقوم عليها الجهود الرامية إلى بناء مجتمع ديمقراطي موحد مسالم وغير عنصري في البلد .

لقد لعبت الجزاءات الشاملة ضد نظام الفصل العنصري دورا أساسيا في حمله على الاستجابة ، بعد زمن طويل ، لمطالب المجتمع الدولي . ولذلك ، يشاطر وفدي تماما وجهة النظر القائلة بانه ، في الوقت الذي لاتزال فيه عملية الاصلاح في مراحلها الاولى ، من السابق لأوانه أن تخفف أو ترفع الجزاءات المفروضة على نظام الفصل العنصري . إن أحكام الاعلان وغيره من الوثائق المتعلقة بالفصل العنصري والمعتمدة من قبل الجمعية العامة ومجلس الامن واضحة فيما يتعلق بما يتوجب على جنوب افريقيا القيام به من أجل إنهاء الجزاءات .

وكما أكدنا فيما سبق ، فإن الشوط الذي يجب أن نقطعه لضمان أن تصبح عملية القضاء على الفصل العنصري فعالة لا رجعة فيها ، لايزال طويلا . وفي ضوء هذه الحقيقة ، يعتقد وفدي بضرورة الإبقاء على الجزاءات حتي يتم تنفيذ أحكام الاعلان بكاملها وبصورة جدية . وفي هذا الصدد ، نؤيد التوصيات الواردة في تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (A/45/43) .

وفي الختام ، أود أن أشيد إشادة خاصة باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على جهودها الدؤوبة من أجل تعبئة المجتمع الدولي تأييدا لنضال شعب جنوب افريقيا ضد الفصل العنصري . وينوه وفدي بالعمل المنجز من قبل هذه اللجنة وأعضاء المكتب بقيادة السفير ابراهيم غامباري ، ممثل نيجيريا ، وسلفه ، السيد جوزيف غاربا

الذي لعب دورا بارزا في صياغة واعتماد الاعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة . وقد بات تنفيذ الاعلان جوهر الانشطة التي تضطلع بها اللجنة .

السيد سيلوفيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا والازمة التي يشهدها الجنوب الافريقي نتيجة لهذه السياسة من المسائل السياسية ذات الاولوية التي مابرحت الجمعية العامة والامم المتحدة ككل تناقشها عقودا طويلة . فقد شاركت المنظمة العالمية طوال هذه الاعوام بنشاط في الجهود الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري والنظام المؤسسي للتمييز العنصري الذي يتناقض أخلاقيا مع كل قيم ومبادئ الحضارة الحديثة .

واليوم ، نعود إلى مناقشة هذه المشكلة من جديد ولكن في مناخ دولي مختلف . فقد شهدت العلاقات الدولية تغيرات عميقة كما أن رياح التغيير قد اجتاحت الجنوب الافريقي بدوره . فقد نالت ناميبيا استقلالها وبدأت عملية التغيير في جنوب افريقيا ذاتها تضعف من تعنت بريتوريا وتمسكها العنيد بالفصل العنصري .

ولم تستثن الامم المتحدة من أثر هذه التطورات . فإن منظمتنا والمجتمع الدولي بأسره ماضيان في تصميمهما على إنهاء الفصل العنصري بأكثر مما كانا في أي وقت . ويتجسد توافق الآراء الدولي الواسع هذا في الاعلان المعتمد في الدورة الاستثنائية الاخيرة للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة للفصل العنصري .

ويكتسي هذا الاعلان أهمية فائقة لدى بلدان عدم الانحياز التي تراعى حركتها بلادي في هذه الفترة . وهو يرتكز إلى اعلان هراري الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية والذي أعادت تأكيده حركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة التاسع المنعقد في بلغراد ، هذا إضافة إلى أنه يهيئ أساسا واقعيا وبنّاء للتصدي للمشاكل الصعبة التي تحل بجنوب افريقيا ، ويضع الخطوط التوجيهية لإجراء تغيير ديمقراطي في مجتمع جنوب افريقيا ، وإعمال الحق غير القابل للتصرف للغالبية المقهورة من السكان في المساواة السياسية والعيش بكرامة وسلم . لذلك ، فإن لتنفيذ هذا الاعلان مغزى هاما وجليا .

ومنذ اعتماد الاعلان ، جرت عمليات ذات طابع هام في جنوب افريقيا . فقد أضفيت الشرعية على منظمة المؤتمر الافريقي في جنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا وغيرهما من المنظمات المناهضة للفصل العنصري . وتم الافراج عن عدد من المقاتلين من أجل الحرية ، بما فيهم المناضل الاسطوري نيلسون مانديلا الذي تشرفنا بالترحيب به في هذه القاعة . وأجرت حكومة جنوب افريقيا اتصالات مع المؤتمر الوطني الافريقي ، وتم الشروع في حوار نشق بانه سيمكّنهما من تهيئة الظروف الملائمة للبدء بمفاوضات هامة حول إحداث تحوُّل دستوري في جنوب افريقيا . ومما يتسم في هذا الصدد بأهمية بالغة الاجتماعات التي جرت بين نيلسون مانديلا والرئيس ف. و. دي كليرك . كما أن حالة الطوارئ قد رُفعت .

وبالرغم من أن هذه التطورات لم تحدث تغيرا كليا ، فإنها على درجة كبيرة من الاهمية ، وهي تلقى الترحيب لانها تعتبر بارقة أمل . ولكن هذه الخطوات الايجابية قد شابها تفجر العنف ، ولايزال المدنيون الابرياء يلقون حتفهم . هذه الاحداث المأساوية توضح بكل جلاء خطورة الازمة الملازمة للفصل العنصري . وقد ثبت أن التدابير الجزئية والمحاولات الضعيفة التي تهدف إلى إصلاح هذا النظام الشائن ما هي إلا استجابة لا تتلائم مع المشاكل المتراكمة لمجتمع جنوب افريقيا ، التي لن تعالج معالجة كافية إلى أن يتم القضاء على الفصل العنصري قضاء تاما .

ويجب أن يُقضى على الفصل العنصري وبسرعة . إن أعمدته ، وإن كانت متآكلة ، لاتزال قائمة . ولم يكد يحدث تصدع حقيقي في النظام ، فهيكله المشين الذي يقوم على العزل بين العناصر لايزال قائما إلى حد بعيد . وفيما عدا التشدق ببعض المبادئ المعلنة ، لا يبدو أن الحكومة في بريتوريا تنوي التحرك بسرعة أو تتوق إلى إحداث تغيير جذري . إلا أن ممثلي أغلبية السكان ومنظمات التحرير والمنظمات الاخرى يبينون في شتى المناسبات نضجهم السياسي واستعدادهم للإسهام بطريقة فعالة ، ويجب على الحكومة في بريتوريا أن تحذو نفس الحذو . ولا شك في أنه لن تتفتح آفاق القضاء على تركة الفصل العنصري الثقيلة إلا بإحداث تغيير جذري في النظام وإقامة مجتمع ديمقراطي تسوده المساواة التامة بين جميع سكان جنوب افريقيا .

لقد وصلت جنوب افريقيا إلى منعطف تاريخي . ويجب القيام بتحويل شامل لمجتمعها بلا مزيد من التأخير . والتوافق الدولي في الآراء حول الطريق الذي يتبع لتحقيق هذا الهدف يتضح في إعلان الجمعية العامة الصادر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وقد تأكد هذا من جديد عشية هذه الدورة عند النظر في تنفيذ الاعلان . وتقع على عاتق الجمعية العامة مسؤولية خاصة في ضمان إتمام هذه العملية .

والامم المتحدة ، من خلال مشاركتها في مكافحة الفصل العنصري ، تعبئ الرأي العام العالمي لكي يمارس ضغطا فعالا على نظام الاقلية في بريتوريا . إننا لم ندخر أي جهد ولم نتخلف عن قطع أي شوط لكي نوضح أن هذا النظام الوحشي لا يمكن الدفاع عنه

ويجب استئصاله ، إلا أن الدور الاساسي هو الدور الذي تقوم به أغلبية سكان جنوب افريقيا عن طريق كفاحها الذي بدأ يؤتي ثماره في نهاية المطاف . والواقع أن التغيير على وشك الحدوث ، ولكن المجتمع الدولي يجب ألا يتوقف عن التصرف وفقا للاسس التي ثبتت صحتها . وأثناء قيام المجتمع الدولي بهذا العمل ، يجب عليه أن يكافح من أجل المحافظة على توافق الاراء ، نظرا لان الاهداف التي تحددت في إعلان الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة لن تتحقق إلا بالعمل المنسق . وسيكون هذا العمل إسهاما له شأنه في التأكيد من جديد على دور الامم المتحدة الذي بدأ يعلو في الآونة الاخيرة .

إن العالم يمر بتحولات لم يسبق لها مثيل . ويجرى التغلب على كثير من المتناقضات التي خلّفها ماض مظلم . ومع ذلك فإن في استمرار الفصل العنصري برهانا ساطعا على أن هناك مشاكل تقاوم التغيير بشدة ، فلايزال الملايين من سكان جنوب افريقيا محرومين من حقوقهم الاساسية بسبب لون بشرتهم ، في حين أن حقوق الانسان قد أصبحت ركيزة من ركائز النظام الجديد للعلاقات الدولية ، ومعيارا للمقبولية تقاس به البلدان والحكومات المنفردة . ويجب ألا يسمح لهذه الحالة بالاستمرار في الظروف الدولية الحالية ، ويجب القضاء قضاء مبرما على هذا النظام المشين للتمييز العنصري .

وعلى الامم المتحدة أن تتحقق من بلوغ هذا الهدف في وقت قريب . ويجب أن يسمح لشعب جنوب افريقيا أن يمارس حقه الثابت في العيش في مجتمع لا تشوبه التفرقة العنصرية ، وفي الانضمام إلى المجتمع العالمي للدول ذات السيادة بصفته بلدا متحدا ديمقراطيا .

السيد خانال (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يمر العالم اليوم بمرحلة من التحول التاريخي في السياسات الدولية . إن الاخطار الكامنة في الحرب النووية تنحسر تدريجيا . ويتداعى ببطء الحاجز النفسي الذي تسببت فيه الاختلافات الايديولوجية الحادة بين الدولتين العظميين . ويلاحظ بزوغ جو جديد من المودة والتفاهم وحسن النية على الصعيد العالمي . والبلدان التي كانت خصوما حتى

الآن تبذل جهودا لتهيئة سبل جديدة للصداقة والتعاون المجدي ، وهدفها النهائي هو إيجاد ظروف معيشية أفضل للفرد العادي . وبعد عقود من الحرب الباردة والتوتر السياسي تستكشف البلدان الاوروبية الامور المشتركة فيما بينها لكي يتسنى لها إقامة صداقة وطيدة على أساس المنفعة المتبادلة . إن التوحيد الذي حدث مؤخرا في ألمانيا ، التي ظلت مقسمة لعدة عقود ، مثال واضح على هذه العملية السياسية التي بدأت تحدث مؤخرا .

ومع ذلك ، وبالرغم من كل هذه الاتجاهات الايجابية في السياسات الدولية ، والادراك العالمي للاهمية الفائقة للحقوق الاساسية للشعب في أي مجتمع متحضر ، فإن سياسة جنوب افريقيا القائمة على التمييز العنصري لاتزال لعنة سياسية في القرن العشرين .

ولاكثر من أربعة عقود ، انشغلت الامم المتحدة بتعبئة الدعم الدولي لإنهاء سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وخلال هذه الفترة ، اعتمدت تدابير هامة عديدة لفضح هذا النظام الآثم وإضعافه . وبالرغم من بذل هذه الجهود ، استمر النظام العنصري في اتباع سياسة القمع . ونظرا لتزايد القمع الذي يمارسه نظام الاقلية وتضاعف معاناة أغلبية الشعب في جنوب افريقيا ، توصل المجتمع الدولي إلى نتيجة مؤداها انه من المستحيل إصلاح نظام الفصل العنصري البغيض ، بل يجب القضاء عليه قضاء تاما وسريعا .

ولا يود وفد بلدي في هذه المرحلة أن يتناول الفظائع التي ارتكبها نظام جنوب افريقيا حيال أغلبية السكان . كما أننا لا ننوي الافاضة في الحديث عن سياسات العدوان والزعزعة التي يتبعها نظام بريتوريا إزاء الدول المجاورة له . لقد وُثقت كل هذه الامور توثيقا جيدا في تقارير الجمعية العامة وقراراتها المختلفة . وسأقتصر على الاعراب عن وجهات نظر وفد بلدي حول بعض التطورات الهامة الاخيرة .

إن انهيار الفصل العنصري تحت ثقل آثامه إن هو ، في ضوء التحول السريع الحاصل في العلاقات الدولية ، إلا مسألة وقت . والسؤال الوحيد هو كيفية تحقيق تلك

النتيجة . إن المجتمع الدولي يراوده كل الامل في أن يتحقق هذا التغيير بالطرق السلمية . ويتضح هذا الامل في الاعلان التاريخي للدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . لقد حدد العلان بكل وضوح الخطوات التي يجب على النظام العنصري أن يتخذها لكي يهيئ المناخ الذي يشجع على التفاوض . وتمشيا مع هذا التوافق التاريخي في الآراء ، حدثت بعض التطورات الايجابية في جنوب افريقيا . فنلاحظ التزام الرئيس دي كليرك بتحقيق تغيرات جذرية في جنوب افريقيا . ومما لا شك فيه أن الافراج عن نيلسون مانديلا وبعض المسجونين السياسيين الآخرين ، ورفع الحظر عن حركات التحرير ، وإلغاء حالة الطوارئ خطوات في الاتجاه الصحيح . إن بدء المحادثات المباشرة مع زعامة المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من الحركات المناوئة للفصل العنصري يشير في النفوس مزيدا من الامل .

وعلى الرغم من هذه التطورات الايجابية ، لا يمكن أن ننسى أنه لم يتم الوفاء بجميع الشروط الواردة في الاعلان الذي اعتُمد بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية . فالمئات من السجناء السياسيين لايزالون يقاسون في السجون ولم يتهيأ حتى الآن مناخ مؤات يمكّن السياسيين الذين يعيشون في المنفى من العودة إلى وطنهم بكرامة وبحس من الامن . إن قانون الامن الداخلي وهياكل الفصل العنصري الاخرى لم تبرح مكانها .

ويرى وفدي أن مما يبعث على القلق الشديد أن الجناح اليميني في أوساط الاقلية البيضاء يشدد قبضته على الحكومة . وإلا فكيف يمكن للمرء أن يفسر عدم حزم الحكومة في تنفيذ سياستها المعلنة والمتمثلة في إجراء مفاوضات حقيقية مع ممثلي الغالبية من السكان ؟ إن العنف في مقاطعة ناتال وفي بعض المناطق الاخرى قد زاد من شكوكنا إزاء نوايا الحكومة . إذ أن من مسؤولية الحكومة الحفاظ على القانون والنظام ، غير أن دور قوات الامن والشرطة في المناطق التي مزقها العنف يتزال تدور حوله الشكوك ؛ وإذا كانت حكومة الرئيس دي كليرك مخلصة لالتزامها الذي تعهدت به ، فعليها أن تبرهن على حسن نواياها بكسب ثقة غالبية الشعب .

يوجد اليوم مزيج فريد من الظروف لبدء عصر جديد في جنوب افريقيا . والتنفيذ المخلص والكامل للشروط التي وردت في الاعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة عشرة يمكن أن يسجل بداية عملية السلام في جنوب افريقيا . هذه هي الطريقة الوحيدة لإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا . إن البديل لذلك هو الكارثة ، أي سيكون مأساة لكل أبناء جنوب افريقيا السود والبيض على السواء . ولئن كانت تلوح في الافق بعض الدلائل المشجعة فإن وفدي يدعو المجتمع الدولي إلى أخذ المزيد من الحذر . ولابد له من الاستمرار في ممارسة كل أشكال الضغط الممكن لحمل نظام الاقلية على أن يتقبل بصورة سلمية التغيير الذي لابد من تحقيقه . إن التنفيذ الحازم والمنسق للجزاءات المفروضة بالفعل لن يرغم النظام على الاستماع إلى صوت العقل فحسب ، بل يعزز أيضا من تصميم غالبية الشعب . فبالضغط وحده يمكن إقناع النظام العنصري بالتنازل عن تصلبه . إن تحوّل جنوب افريقيا سلميا إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري سوف يدشن عصرا جديدا في جنوب افريقيا ويمثل خطوة نحو تعزيز السلم والامن الدوليين .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن تأييد نيبال القاطع لشعب جنوب افريقيا في كفاحه ضد الفصل العنصري وتضامنها معه . أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب عن تقديرنا العميق للتضحيات الكبيرة التي تقدمها دول خط المواجهة من أجل إقامة العدالة والسلم والمساواة في جنوب افريقيا .

السيد هوهينفيلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل سنة أعلن عدد من الدول الاعضاء في الامم المتحدة :

"أن هناك مجموعة متضافرة من الظروف يمكن أن تتيح إمكانية إنهاء الفصل العنصري عن طريق التفاوض إذا توفر استعداد واضح لدى نظام جنوب افريقيا" . (القرار دإ - ١/١٦ ، ص ٥)

ومنذ اعتماد الاعلان الهام المتعلق بالفصل العنصري وقعت أحداث هامة وإيجابية في افريقيا ، ويبدو أن بالامكان تحقيق تغييرات عميقة . إن القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري ، الذي طُلب من هذا المحفل تنفيذه في أحيان كثيرة جدا ، قد أصبح أخيرا امكانية واضحة .

فخلال الإثني عشر شهرا الماضية لوحظ اتخاذ عدد من التدابير الهامة ، ولاسيما رفع الحظر عن المنظمات السياسية والحركات السياسية المعارضة للفصل العنصري وإطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، وإلغاء قانون المرافق العامة المنفصلة ورفع حالة الطوارئ .

ودون التقليل من أهمية اتخاذ هذه الخطوات الهامة في الاتجاه السليم ، نرى أن أكبر إنجاز يبشر بالخير يكمن في البدء بحوار بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي ، حوار قائم على التزامهما المشترك بعملية تفاوض سلمي . إن الاجتماعات التي عقدت حتى الآن بين المؤتمر الوطني الافريقي ووفود الحكومة قد أسفرت عن تحقيق النجاح في المسائل المضمونية وفي إنشاء هيكل للاتصالات تمس الحاجة إليه في مجتمع تميز بالعزل العنصري لعقود .

ونظرا لاقتناعنا الراسخ بأن التغيير يجب أن يتحقق بالوسائل السلمية ، نعلق أهمية خاصة على وقف جميع الأعمال المسلحة من جانب المؤتمر الوطني الافريقي والتسليم بضرورة إعادة النظر في التشريعات الأمنية من جانب الحكومة . كذلك يعتبر الاتفاق المتعلق بإطلاق سراح السجناء السياسيين ومنح تعويض عن الأضرار تقدما كبيرا في مسألة رئيسية . وأعرب عن أملنا في أن يتسنى التغلب قريبا على المشاكل الجارية التي تصادف لدى تحديد التفاصيل ؛ والتعجيل في الاجراءات البيروقراطية ذات الصلة بحيث يمكن في نهاية المطاف إطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المنفيين أخيرا .

إننا ندرك أن عودة نحو ٠٠٠ ٣٠ شخص تشكل عملية واسعة النطاق لدرجة لا يمكن معها القيام بذلك على أساس فردي بحت أو ثنائي . لذلك فإن اشتراك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تلك العملية سيمثل بالتأكيد مساهمة قيّمة من جانب منظومة الأمم المتحدة . كما أن إعادة دمج السجناء السياسيين المطلق سراحهم والمنفيين في المجتمع تستأهل تأييدا قويا من لدن المجتمع الدولي . وفي رأينا أن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للجنوب الافريقي الذي يسهم فيه بلدي بانتظام يمكن أن يلعب دورا في هذا الصدد .

إن هذا المثال المحدد يوضح أنه لايزال يتعين القيام بقدر كبير من العمل . وبينما نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن لا ينبغي لنا التقليل من الصعوبات التي لاتزال تقف في طريقنا . ولئن كنا ننوه بالتدابير الايجابية التي اتُخذت في العام الماضي لا يغيب عن بالنا للحظة واحدة ما يسمى بدعائم الفصل العنصري التي لاتزال قائمة . ومع ذلك أخذنا علما باهتمام وأمل بتصريحات الرئيس دي كليرك ومفادها أن قوانين أرض المولد وقوانين مناطق الجماعات سوف تلغى خلال الدورة المقبلة لبرلمان جنوب افريقيا . ولنا وطيد الأمل في أن يتم أيضا تغيير قانون الأمن الداخلي بحيث تلغى أحكامه القمعية والتمييزية . إن قانون تسجيل السكان - وهو بصراحة دعامة الفصل العنصري - يجب أن يلغى ليحل محله دستور جديد . وفي رأينا أن قبول رئيس جنوب افريقيا علنا لمفهوم الاقتراع العام يعتبر هاما جدا بالنسبة لعملية التغيير

السلمي . إذ لا يمكن إحلال الديمقراطية في جنوب افريقيا إلا بإقرار مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد . وهذا مبدأ أساسي لاستئصال الفصل العنصري .

لذلك تحبذ النمسا الشروع مبكرا في مفاوضات بشأن وضع دستور جديد للبلاد تشارك فيه جميع القوى السياسية في مناخ يفضي إلى نتيجة إيجابية . وبينما ندعو حكومة جنوب افريقيا إلى اتخاذ الخطوات اللازمة المتبقية لتهيئة هذا المناخ نناشد أيضا القوى السياسية في جنوب افريقيا ، التي لاتزال مترددة ، أن تشترك في هذا الحوار العريض القاعدة .

واليوم يمكننا أن نخلص مع الارتياح إلى أن عملية الانتقال بدأت وأنها أخيرا تسير قدما . وفي هذه المرحلة ، يتعين وضع برامج لإزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الهائلة عن مجتمع جنوب افريقيا ، مثل توزيع الارض على نحو غير متوازن . وفي ذلك السياق ، تضاءل إلى حد ما خلال الشهور الماضية الاختلاف في وجهات النظر بشأن الهياكل الاقتصادية المستقبلية . إن هذه المسألة ستكون على جانب عظيم من الاهمية بالنسبة لجنوب افريقيا في حقبة ما بعد الفصل العنصري ، لانه دون توافر اقتصاد كفوء لا يمكن أن يتحقق النمو اللازم لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية على نحو حاسم للغالبية الساحقة من السكان . إن نظام الفصل العنصري مابرح يشكل عبئا ماليا جسيما على اقتصاد جنوب افريقيا . وبصورة مماثلة فإن إلغاء الفصل العنصري ، وبخاصة تهيئة فرص متكافئة للجميع وتقليص حجم الركام الاقتصادي والاجتماعي الهائل سيتطلب موارد هائلة جدا لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود اقتصاد سليم معافى .

إن استمرار العنف مدعاة للقلق البالغ فالعنف يجلب تبعات مأساوية على الأفراد بل يمكن أن يؤدي إلى الانحراف بمسار التغيير . والنمسا تدعو جميع الأطراف ألا تألو جهدا من أجل التصدي لهذه الظاهرة الكئيبة . ومن واجب الحكومة استعادة النظام والأمن والمحافظة عليهما لصالح جميع المواطنين والتأكد من أن قوات أمنها تعمل بطريقة نزيهة . وفي الوقت ذاته يتوجب على القادة السياسيين لمختلف المنظمات ممارسة نفوذهم بالكامل لتهيئة مناخ الثقة والمنافسة السلمية والتعاون في سبيل استئصال الفصل العنصري .

هناك عملية تغيير جارية في جنوب افريقيا . ونحن ، شأننا شأن نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، نيلسون مانديلا ، لا يخالجنا شك في أن الرئيس دي كليرك رجل نزيه . وترى النمسا أنه من الضروري أن يشجع المجتمع الدولي عملية التغيير في جنوب افريقيا وأن يدعمها ويعمل على التعجيل بها . وتحقيقا لهذه الغاية تطبق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تدابير تقييدية إيجابية . والنمسا من بين هذه الدول ، وهي تساهم في مختلف الصناديق والأنشطة داخل الأمم المتحدة وخارجها لمساعدة ضحايا الفصل العنصري . إننا لم نخفف ما نطبقه من الجزاءات لكننا لا ننظر إليها باعتبارها غاية في ذاتها . ونرجو أن يسمح لنا إحراز المزيد من التقدم في جنوب افريقيا ، ويفضل أن يكون ذلك عاجلا وليس آجلا ، بأن نرى دليلا واضحا على حدوث تغيير عميق لا رجعة فيه في جنوب افريقيا . ونتطلع إلى أن تصبح جنوب افريقيا ديمقراطية متحدة غير عرقية .

إن الفصل العنصري نهايته حتمية وأيامه معدودة .

السيد عبد الغفار (البحرين) : السيد الرئيس ، إن مسألة الفصل العنصري هي من أقدم المسائل المعروضة على الجمعية العامة . فهذه السياسة التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا قد أودت بحياة العديد من البشر ، وسببت الكثير من المعاناة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الجنوب الافريقي ، والدول المجاورة لها . وفي مناخ التطورات السائدة حاليا في العلاقات الدولية ، ينبغي للمجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى استخدام كافة الوسائل المتاحة له من أجل إنهاء

نظام الفصل العنصري ، وإجراء تغيير جوهري في بنيته ، وإقامة مجتمع خال من التفرقة والتمييز العنصري لينعم أفراده بالمساواة .

لقد ظلت الأغلبية السوداء في الجنوب الافريقي طيلة سنين طويلة تعاني من الظلم والقمع والانكار التام للحقوق الاساسية للانسان . وانطلاقا من مسؤوليتها وقلقها المشروع إزاء استمرار سياسات الفصل العنصري ، فقد قررت منظمة الوحدة الافريقية تحديد إطار عمل لإيجاد تسوية سياسية لهذه المعضلة بوسائل محددة . فجاء إعلان هراري بشأن مسألة جنوب افريقيا الذي اعتمدته في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ اللجنة المخصصة التابعة لها المعنية بالجنوب الافريقي ليحظى بتأييد المجتمع الدولي من خلال إقراره في قمة بلغراد في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . ومن ثم من خلال الإعلان الذي اعتمدته الامم المتحدة في دورتها الاستثنائية المعقودة في الفترة من ١٢ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

ويوفر هذا الاعلان الذي اعتُمد بتوافق الآراء ، السبيل والإطار العملي لإجراء مفاوضات بين الأغلبية السوداء بقيادة ممثليهم الحقيقيين وبين نظام بريتوريا بهدف إنهاء هذا النظام بالوسائل السلمية .

في الوقت الذي نرحب فيه بالتدابير التي أقدم عليها الرئيس دي كليرك في شهر شباط/فبراير الماضي كمؤشرات للبدء في إلغاء النظام العنصري ، فإنه لايزال هناك الكثير الذي يجب القيام به بهدف إزالة العقبات التي تعترض طريق خلق مناخ ملائم للمفاوضات . فعلى الرغم من أن تلك التدابير تبدو مشجعة ، فهي لا تستجيب إلا بشكل جزئي للشروط التي حددتها الجمعية العامة في إعلانها الصادر في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ولابد من أن تتبعها تدابير تكون أكثر تحديدا . لذا فإن المجتمع الدولي الذي التزم رسميا بضرورة القضاء التام على الفصل العنصري لا يمكنه ، حيال هذه التدابير قبول التذرع بها كمبرر للاتجاه نحو تخفيف الجزاءات الدولية لان الانظمة والقوانين العنصرية مازالت قائمة ومستمرة .

ومن هذا المنطلق فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في شهر آب/أغسطس الماضي بين المؤتمر الوطني لجنوب افريقيا وحكومة جنوب افريقيا بشأن إزالة جميع العوائق

التي تعترض طريق البدء في إجراء مفاوضات كاملة يكتسب قدرا كبيرا من الاهمية . ويعزز هذا المسعى المبادرة التي أخذ بزمامها المؤتمر الوطني الافريقي للبدء في المفاوضات وتعليق الكفاح المسلح . ويتعين هنا على نظام بريتوريا اتخاذ اجراءات فورية لإنهاء العنف الناجم أساسا عن استمرار وجود سياسات الفصل العنصري وممارساته ، وإلغاء جميع التشريعات التي تقيد النشاط السياسي من أجل خلق مناخ مؤات لمثل هذه المفاوضات .

إن تنامي قدرات نظام الفصل العنصري العسكرية والنووية ، وتعاون اسرائيل معه في هذا الميدان ، مسألة ينبغي أخذها على محمل الجد من قبل المجتمع الدولي . فعلى الرغم من تكاتف الجهود لتقليص هذا التعاون ومنعه ، نجد أن اسرائيل تتحدى الجهود ، بل وتتجاهلها فهي تمدّ نظام الفصل العنصري بالتكنولوجيا النووية مقابل حصولها على اليورانيوم المخصب . إن هذا التعاون يوضح مدى الخطر الذي يشكله ليس على أمن الدول الافريقية المجاورة فحسب ، بل على الدول الافريقية كافة ومنطقة الشرق الأوسط أيضا ، بكل ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على السلم والامن الاقليمي والدولي .

لقد أكدت دولة البحرين مرارا معارضتها التامة لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . وإننا على اقتناع تام بأن إحلال السلم والاستقرار في هذه المنطقة من العالم لا يمكن تحقيقه إلا بإنهاء السياسات العنصرية ، وتأسيس دولة غير عنصرية ، يتمتع مواطنوها كافة بالمساواة والعدالة .

السيد ملوجا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انها مسؤولية إنسانية نبيلة - بل ، مهمة كبرى تقع على عاتق منظمتنا - أن تناقش مرة أخرى باهتمام بالغ أثناء دورة الجمعية العامة هذه مسألة سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، ولاسيما في هذه الأوقات التي تشهد تغيرات إيجابية في العلاقات الدولية . وبهذه الروح ، يود وفد البانيا ، كما كان شأنه في الماضي ، التأكيد مجددا على موقفه المبدئي ، الذي لا يتغير بصدد هذه المسألة .

أولا ، نؤكد إدانتنا لسياسات الفصل العنصري التي يتبعها النظام العنصري في جنوب افريقيا . إن نظام الفصل العنصري لم يبرح مكانه وقوانينه القمعية وممارساته البوليسية مازالت تشكل أعمدة هذا النظام ، وتنفذ بعنف ضد الغالبية السوداء من السكان . فالسود محرومون من كل شيء : حقوقهم وحريتهم وحتى حياتهم . انهم يعيشون تحت وطأة القمع المؤسسي الذي يفرضه النظام ، والواقع يشهد على أن هذا النظام مابرح مسؤولا عن وفاة أعداد لا حصر لها من البشر ، وعن تدمير الممتلكات ، والاقتلاع الجماعي للأبرياء ، رجالا ونساء وأطفالا . اننا نشجب ذلك بقوة باعتبارة آفة ووصمة عار على جبين البشرية ينبغي محاربتها واستئصالها تماما .

ثانيا ، من على هذه المنصة نكرر مرة أخرى تأييدنا لشعب جنوب افريقيا في نضاله الطويل ضد التمييز العنصري الذي فرضه عليه نظام الاقلية البيضاء العنصري . وإذ نؤكد من جديد دعمنا ، نعرب عن إيماننا القوي باقتراب اليوم الذي ينال فيه شعب جنوب افريقيا حقه في العيش في مجتمع ديمقراطي خال من القوانين العنصرية ، حيث يكون بمقدور الناس أن ينالوا حقوقا متساوية بصرف النظر عن اللون أو العرق .

وبناء على هذا الموقف ، تنتهز حكومة جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية الفرصة لتؤكد مجددا التزامها ودعمها نصا وروحا للإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي ووفق عليه في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة . وانسجاما مع الإعلان ، سيواصل شعب البانيا تقديم تأييده الكامل في النضال ضد الفصل العنصري واسهامه في الحملة الدولية المناهضة للفصل العنصري . فنحن نؤيد الفكرة التي وردت في الاعلان إذ قال :

"... وإذ نعتقد انه نتيجة للكفاح الشرعي لشعب جنوب افريقيا في سبيل القضاء على الفصل العنصري وللضغوط الدولية المناهضة لذلك النظام ، وكذلك الجهود العالمية لحل المنازعات الاقليمية ، ثمة إمكانيات لزيادة التحرك نحو تسوية المشاكل التي تواجه شعب جنوب افريقيا". (القرار د إ-١/١٦ ، المرفق ، الفقرة السادسة من الديباجة ، ص ٢-٣)

وبينما نعرب في هذا المنعطف عن تأييدنا لحق شعب جنوب افريقيا المقهور في تقرير مصيره بنفسه ، لا يسعنا إلا أن نؤكد مجددا عن فرحتنا بانتصار شعب ناميبيا ، هذا الشعب الذي تمكّن بفضل نضاله الطويل والبطولي ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، من تحقيق استقلاله وحريته وأخذ مكانه الحقيقي به في مجتمع الامم . اننا نأمل ونود باخلاص أن يهل قريبا اليوم الذي يتمكن فيه شعب آزانيا ، وهو الشعب الشقيق لناميبيا الجارة ، من قطف ثمار النصر مثلها ونيل حريته ، وأخذ مكان اللائق به في مجتمع الامم .

إن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يواجه نضالا مكثفا من جانب الشعب الباسل في جنوب افريقيا . وهذا النضال وفي المقام الاول تصميم الشعب على مواصلته ، قد أجبر النظام العنصري على البحث عن وسائل للحد من الاضرار التي تسبب فيها . تلك هي أهداف الاصلاحات السطحية والتغييرات التي أدخلها نظام بريتوريا العنصري وواقع الامر انها لم تحدث تغييرا في الطابع الاساسي للفصل العنصري ، أي التمييز العنصري .

ولذلك ، فان الوفد الالباني مازال يشاطر الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي رأيها بأن الفصل العنصري غير قابل للإصلاح . يجب استئصاله لانه لا يزال قائما . فالاغلبية السوداء في جنوب افريقيا لن تتمتع بالحرية وكامل الحقوق إلا عندما يزال الفصل العنصري ، ولتحقيق تلك الغاية يقع على المجتمع الدولي داخل منظمتنا وخارجها واجب بذل كافة الجهود الضرورية . إن حالة ناميبيا والدور الهام جدا الذي اضطلعت به الامم المتحدة وأمينها العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، هي شهادة واضحة على الثقة المتزايدة بامكانات وقدرات منظمتنا على تقديم الدعم الكامل لشعب جنوب افريقيا في نضاله من أجل تحرير نفسه من قيود نظام الفصل العنصري .

ولتحقيق هذا الهدف ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دون كلل تطبيق تدابيره المتضافرة لفرض احترام الجزاءات وحظر تصدير الاسلحة للنظام العنصري في جنوب افريقيا . والحكومة الالبانية ، من جانبها ، وكما في الماضي ، لا تبقي على أية روابط مهما كان نوعها مع بريتوريا وحكومتها العنصرية .

وفي الختام ، نود أن نؤكد مجددا ومرة أخرى تضامننا القوي الذي لا يتغير مع الشعب المقهور في ذلك البلد ومنظمات التحرير الوطني فيها في نضالها الطويل والعادل . ونعرب على نحو مماثل عن تضامننا مع دول خط المواجهة ، وهو تضامن يمتد في الواقع ، ليشمل الشعوب الافريقية جميعها ، هذه الشعوب التي احتفظت حكومتي وبلدي معها بروابط أخوية وطورتها . لقد أيدنا وسنواصل تأييد نضالها ومَثَل الحرية وإعتاق افريقيا برمتها من العبودية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، المعقودة في ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أعطي الكلمة الآن لممثل مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا .

السيد ماكويشو (مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، حامي التطلعات الحقيقية للاغلبية المقهورة والمحرومة في آزانيا ، أود أن أهنئكم ، سيدي ، على انتخابكم بالاجماع لهذا المنصب الرفيع ، رئيسا للدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . اننا نشعر بسعادة خاصة بسبب موقف بلادكم المبدئي المناهض لنظام الفصل العنصري اللاإنساني وتأييدكم لضحايا الفصل العنصري . واننا على ثقة من انه في ظل قيادتكم الحكيمة سيكون من شأن النقاش الراهن أن يعزز على نحو أكبر عزم المجتمع الدولي على التعجيل برحيل السياسات والممارسات التي شجبت عالميا والتي يقوم بها نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا التي يحكمها الفصل العنصري .

كما أود أيضا تقديم خالص امتناننا لسلفكم ، الجنرال جوزيف غارفا ، على الطريقة المُثلى التي أدار بها شؤون الجمعية .. فخلال فترة توليه ، حظيت مسألة الفصل العنصري بما تستحقه من دراسة جدية من جانب المجتمع الدولي .

منذ عام ، أصدرت الجمعية العامة ، في دورة استثنائية ، قرارا بتوافق الآراء يطالب بالاستئصال التام لنظام الفصل العنصري . وطالبت نظام الفصل العنصري بالاجابة الفورية غير المشروطة لبعض المطالب الاساسية لتهيئة مناخ مؤات للمفاوضات . وطرحت ايضا بعض الخطوات المطلوبة لضمان القضاء على الفصل العنصري . وفي العام الماضي ، أوفى النظام ببعض الشروط المسبقة . وبشكل خاص ، رفع الحظر عن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وعن ٣٤ منظمة أخرى ، ورفع حالة الطوارئ ، وافرج بطريقة انتقائية عن بعض السجناء السياسيين . إلا أن تقارير الامين العام واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تشهد بوضوح على أن النظام فشل في العام الماضي في تهيئة المناخ المطلوب توفيره .

وبالتحديد ، فإن نظام الاقلية لم يفرج دون قيد أو شرط عن جميع السجناء السياسيين . ولم يسمح بالعودة غير المشروطة للمنفيين السياسيين . وفضلا عن ذلك ، لم يُزل القوات العنصرية من الاوطان الافريقية . كما أن أعمال القبض والاحتجاز دون محاكمة تزايدت . إن قانون الامن الداخلي البغيض لا يزال قائما ويستخدم على نطاق واسع . والعنف تزايد بطريقة مثيرة . وتقرير معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية ، الذي نشر مؤخرا ، يكشف عن أن عشرة أفراد في المتوسط قتلوا في كل يوم من عام ١٩٩٠ . وتحرياتنا بشأن هذا العنف المتصاعد تكشف عن سببين . أولا وقبل كل شيء ، أن سياسات وممارسات الفصل العنصري لا تزال هي السبب الرئيسي للعنف في بلادنا . ثانيا ، أن الاتجاه السائد بين بعض الدوائر لفرض هيمنتها السياسية عن طريق استخدام القوة والتخويف أسهم أيضا في تصعيد العنف .

إن حكام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يريدون أن يعطوا الانطباع بأنه حدث تغيير كبير منذ الحديث الذي أدلى به دي كليرك يوم ٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ . فما هي التغييرات المحددة المزعومة والى اي حد تصل ؟ صحيح أن الحظر رفع عن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا والمؤتمر الوطني الافريقي وحوالي ٣٤ منظمة أخرى . ولكن ما الذي ينطوي عليه رفع الحظر هذا بشكل محدد ؟ نعم ، يمكننا الآن أن نجند وننظم الاعضاء . نجندهم وننظمهم للقيام بما يجب عليهم القيام به لانهم لا يمكنهم الادلاء

بأصواتهم . إن النظام يعارض قيامهم بالاضراب وتنظيم المسيرات والمشاركة في أي شكل من أشكال الكفاح . وإذا كان أعضاؤنا المنظمون ليس لهم حق الانتخاب ليحرروا أنفسهم من القمع والحرمان ، فإن مصيرهم اللجوء الى وسائل كفاح فعالة أخرى . وبالمثل ، فإن رفع حالة الطوارئ لا يهيئ مناخا سياسيا حرا وهذا العدد الكبير من قوانين القمع التي لا تزال معمولا بها في ظل الفصل العنصري يكفي لملء كتاب .

لقد دأب شعب آزانيا المضطهد المحروم والمجتمع الدولي على المطالبة بالاستئصال التام لنظام الفصل العنصري . والفصل العنصري بالنسبة لشعب آزانيا المضطهد يتمثل بشكل ملموس في قانون تسجيل السكان ؛ وقانوني الارض لعام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٦ ؛ وقانون مناطق الجماعات ؛ وقانون تعليم البانتو ؛ والنظام البرلماني الثلاثي العنصري الذي ينظمه الدستور ؛ والبانتوستانات . وهذه كلها تمثل ايديولوجية وممارسة الفصل العنصري . ولاتزال باقية لم تمس . ولذلك فإنه فيما يتعلق بدعائم الفصل العنصري هذه ، لم يتغير شيء في البلاد .

وعلاوة على ذلك ، دأب شعب آزانيا المضطهد المحروم والمجتمع الدولي على المطالبة بإقامة بلد موحد غير عرقي ديمقراطي حقيقي . وأعلن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا منذ انشائه أنه يؤمن بعرق واحد : العرق البشري . وفي مؤتمرنا الأول في عام ١٩٥٩ ، طالبنا بضمان الحقوق الفردية لكل الذين يعلنون ولاءهم لافريقيا ويقبلون حكم الاغلبية الافريقية . إننا نؤيد اقامة ديمقراطية حقيقية قائمة على مفهوم صوت واحد للفرد الواحد . فهل غيّر نظام الاقلية العنصري غير المشروع آراءه بشكل كبير بشأن هذه المسائل الرئيسية ؟ إن زعماء الاقلية ، بدلا من قبولهم مبدأ عدم العرقية الحقيقي العالمي ، لايزالون يتكلمون عن حقوق الاقلية . وفي مفهوم جنوب افريقيا العنصرية حقوق الاقلية تعني الابقاء على سيطرة ومزايا البيض . أليس الفصل العنصري قائما على تميز البيض والتحيز لهم ؟ إن النظام يرفض الصيغة الديمقراطية لحكم الاغلبية عن طريق اسلوب صوت واحد للفرد الواحد بواسطة جداول انتخابية مشتركة .

إذن ما هو الطريق الذي ينبغي أن نتبعه لنضمن القضاء المبكر على هذا النظام الشرير والاستعاضة عنه بديمقراطية غير عرقية حقيقية يحظى فيها جميع الافراد بحقوق

محمية ؟ إن قرار الجمعية العامة الذي صدر بتوافق الآراء في شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي ينبغي أن يكون مرجعا . والطريق الذي ينبغي أن نتبعه هو المطالبة بان يفي النظام دون قيد أو شرط بالشروط المسبقة اللازمة لتهيئة مناخ مؤات للمفاوضات . وينبغي عدم السماح للنظام بتحويل هذه الشروط المسبقة إلى مسائل يتفاوض بشانها .

وبمجرد قيام النظام بالوفاء بهذه الشروط المسبقة دون قيد أو شرط - وهي الإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين ، والعودة غير المشروطة لجميع المنفيين السياسيين ، وانسحاب القوات العنصرية من الاوطان - يمكننا عندئذ أن نبدأ الخطوة التالية . والخطوة التالية ، بمجرد تهيئة المناخ المطلوب ، يجب أن تكون التوصل الى وقف متبادل متفق عليه للاعمال العدائية كما نصت على ذلك قرارات هراري والجمعية العامة الصادرة بتوافق الآراء . إن الاعلان لا يتطلب منا الوقف الانفرادي للكفاح المسلح المشروع أو التخلي عنه ، وإنما يتطلب بدلا من ذلك ضرورة توافر وقف متبادل متفق عليه للاعمال العدائية . ولايزال مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا متمسكا بذلك المبدأ .

لقد طالب العالم مرارا وتكرارا باستئصال الفصل العنصري . فالفصل العنصري لا يمكن أن يعدل أو يصلح . ومن ثم لا يمكن التفاوض بشانه . إن الفصل العنصري ، بالنسبة لمؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، غير قابل للتفاوض بشانه . وعلاوة على ذلك يدعو المجتمع الدولي الى إقامة مجتمع ديمقراطي غير عرقي حقا في جنوب افريقيا موحدة . وهذا يعني وضع دستور غير عرقي حقا . وفي هذا الشان ، لا يزال مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا يرى أن ما يجب التفاوض بشانه هو الدستور الديمقراطي غير العرقي الجديد . لقد طرح مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا صيغة مدروسة جيدا لحل هذه المسالة الاساسية . لقد دعا الى اقامة جمعية تاسيسية منتخبة ينتخبها جميع ابناء آزانيا الذين تزيد اعمارهم على ١٨ عاما على أن يجري التصويت على أساس جداول انتخابية مشتركة . وتلك الجمعية التاسيسية المنتخبة ستكون تمثيلية حقا وستكون لها ولاية وضع الدستور الديمقراطي غير العرقي الجديد .

السيد الرئيس ، اسمحوا لي ، من خلالكم ، أن أبلغ الجمعية العامة أن دعوة مؤتمر الوحدويين الافريقيين الى إنشاء جمعية تأسيسية تحظى بتأييد واسع النطاق من جانب جميع الاتجاهات السياسية السائدة فيما بين المقهورين . فالمسألة تناقش ديمقراطيا في كل الدوائر السياسية . ويعتزم مؤتمر الوحدويين الافريقيين أن يعقد مؤتمرا للمقهورين في مطلع العام القادم لتوحيد كلمة شعبنا حول المطالبة بإنشاء جمعية تأسيسية منتخبة .

لقد نادى المؤتمر ، منذ نشأته ، بإنشاء جبهة موحدة قائمة على المبدأ ، تضم جميع من تتعارض آراؤهم مع آراء حكام الفصل العنصري . ومازلنا ملتزمين بهذا المبدأ الجوهري . وعقب مؤتمرنا الوطني الذي سيعقد في الفترة من ٧ الى ٩ كانون الاول/ديسمبر ، داخل جنوب افريقيا ، لأول مرة بعد أكثر من ٣٠ عاما سنسعى حثيثا الى إقامة وحدة عريضة القاعدة وقائمة على المبدأ .

وسيعقد مؤتمر الوحدويين الافريقيين ذلك المؤتمر الوطني في نهاية هذا الاسبوع . إنه مؤتمر هام . فمنذ رفع الحظر عن أنشطتنا ركزنا جهودنا على إنشاء هياكل شعبية لها فروع في جميع أنحاء البلد . سيناقش المؤتمر القادم برنامج العمل المقبل على أساس ديمقراطي ، وسينتخب قيادة جديدة . كما سيعرب المؤتمر عن رأيه في الدعوة الخطية التي وجهها النظام الى مؤتمر الوحدويين الافريقيين يطلب فيها إجراء محادثات استكشافية . ولكن النظام ، في الوقت الذي دعا فيه الى إجراء مثل هذه المحادثات ، رفض في الشهر الماضي على نحو سافر أن يسمح لزعماء المؤتمر المقيمين بالخارج بحضور جنازة رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين ، زيفانيا موتوبيندغ . وهذا الرفض يفضح الطبيعة الحقيقية لحكام الفصل العنصري ويثير الشكوك في نزاهتهم . غير أننا قد بُلِّغنا توا أن النظام سيسمح لبعض زعماء المؤتمر المقيمين بالخارج بحضور المؤتمر ، ولكن بشروط صارمة .

ويعتقد المؤتمر اعتقادا راسخا أن العامل الحاسم هو العامل الداخلي . أما العامل الخارجي فهو عامل تكميلي . ولكنه عامل تكميلي غاية في الاهمية . فقد كانت

المقاومة الداخلية ، بما فيها الكفاح المسلح ، والعزلة الدولية والجزاءات هي التي أجبرت النظام على اتخاذ وقفة إصلاحية . وأي تخفيف من تلك التدابير لن يؤدي إلاّ الى إطالة أمد المعاناة وإدامة الفصل العنصري . بل إن مؤتمر الوحدويين الافريقيين يحبذ تكثيف الجزاءات ، وإحكام العزلة السياسية والاقتصادية والثقافية حول نظام الفصل العنصري . ويرى المؤتمر ، على وجه الخصوص ، انه لابد من تكثيف الحظر المفروض على النفط والاسلحة ، وسحب القروض والاستثمارات الاجنبية وحرمان النظام منها ، وتصعيد الحملة التي تستهدف فرض حظر على شراء الذهب من جنوب افريقيا ، والإبقاء على المقاطعة في مجالي الثقافة والالعاب الرياضية . وينظر المؤتمر ببالغ القلق الى الدعوات الموجهة الى نظام الفصل العنصري لما يسمى بالزيارات الخاصة ، وغير ذلك من الصلات التجارية . ويدعو المؤتمر المجتمع الدولي ، لا إلى الإبقاء على الجزاءات الحالية والعزلة الراهنة فحسب ، بل الى بذل جهد واع لتكثيفها .

لايزال نظام الفصل العنصري يتلقى مساعدة عسكرية من بعض الدوائر . واسرائيل الصهيونية هي حليفه الرئيسي . هذا التحالف غير المقدس لا يدهشنا ، لان الصهاينة ، على غرار نظرائهم ممارسي الفصل العنصري ، يحرمون اصحاب البلد الشرعيين من حق تقرير المصير . وإننا نؤيد كل التأييد النضال العادل الذي يخوضه اشقاؤنا وشقيقاتنا الفلسطينيون تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ونرحب بإعلانهم قيام دولة فلسطين .

نود أيضا أن نرحب بحرارة باستقلال ناميبيا التي اصبحت اليوم دولة حرة تحتل مكانها اللائق بها في الجمعية العامة . نرجو لها كل خير .

ختاما ، اسمحوا لي أن اتقدم باسمى آيات الشكر الى جميع البلدان والمنظمات التي قدمت تعازيها بمناسبة وفاة رئيسنا السيد زيفانيا موثوبينغ . لقد شجعتنا رسائلها على مواصلة كفاحنا على الطريق الذي رسمه لنا العم زك .

كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنتقدم بشكرنا الخالص الى دول خط المواجهة ، واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ومركز مناهضة الفصل العنصري ، وجميع من

قدموا دعمهم المنزه عن الهوى لكفاحنا العادل والمشروع . إن شعبنا سيظل ممتنا لكم الى الابد على دعمكم وإسهاماتكم .

إن النضال في آزانيا يزداد كثافة . وعلى المجتمع الدولي أن يوجه جهوده نحو تكثيف الدعم لنضالنا المشروع . وفيما يخصنا ، نؤكد للجمعية العامة ، أننا عازمون على تحقيق قيام آزانيا الديمقراطية الموحدة وغير العنصرية في فترة حياتنا . وقد عقدنا العزم على الوفاء بذلك الموعد الهام مع التاريخ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥